# ملامِحُ الفِكرِ النَّحويِّ التَّجديديِّ لدَى مَهدِي المخزوميّ
# في كتابه "في النَّحوِ العربيِّ: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ"
# دراسة وصفيَّة تحليليّة

د. محمد بن سليمان بن صالح الخزيّم
أستاذ مشارك، قسم اللُّغة العَربيّة وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية
جامعة القصيم

# ملامِحُ الفِكرِ النَّحويِّ التَّجديديِّ لدَى مَهدِي المخزوميّ في كتابه "في النَّحوِ العربيِّ: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ" : دراسة وصفيَّة تحليليّة

**د. محمد بن سليمان بن صالح الخزيّم**
**أستاذ مشارك، قسم اللُّغة العَربيّة وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية**
**جامعة القصيم**

**تاريخ تقديم البحث:** ٤/ ١٠/ ١٤٤٤هـ **تاريخ قبول البحث:** ١٠/ ١١/ ١٤٤٤هـ

**الملخص:**

يتناول هذا البحث التَّجديد النَّحويّ لدى الدكتور مهدي المخزوميّ في كتابه " في النَّحوِ العربيِّ: قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديثِ"، بالدراسة والتحليل. ويُعدُّ المخزوميّ أحد رواد التَّجديد المعاصرين؛ فقد تبنَّاه صراحة في جميع أعماله، وخُصَّ هذا الكتاب بالبحث؛ لأنَّه ميَّزَه بالتَّطبيق للنَّظريات التي ساقها في كتابه السابق " في النَّحو العربي نقد وتوجيه"، وقد حاول أن يعاير القواعد النَّحويَّة للكلام المسموع مما يخالف المعهود من القواعد معايرةً علميّة أثْرت التَّفكير النَّحوي وأمدته بنمطٍ من التَّفكير لاقى قبولًا واستحسانًا من المعجبين به، وانتقادًا متفاوتًا من المناهضين له. وتناول البحث موقف مهدي المخزومي من مرتكزات التَّفكير النَّحوي لدى النُّحَاة العرب، فهو لم يرفضها كلّها، وإن كان رفض التبعات التي استجدَّت فيما بعد، ومن أبرزها التعصب للمذهب البصري المتشدد في نظره، وخلُصت الدِّراسة إلى أنَّ الدكتور المخزومي لم يكن تفكيرُه التَّجديديُّ بدعًا عمَّن سبقه، وإن كان من أقربهم إلى التَّفكير النَّحوي التراثي.

**الكلمات المفتاحية:** مهدي المخزومي، التيسير، النحو، بناء الجملة، النحو العربي.

# Features of the Renewal Grammatical Thought of Mahdi Al-Makhzoumi In his book "On Arabic Grammar: In Arabic grammar, rules and application to the modern scientific : An analytical descriptive study

**Dr. Mohammed Suliman Alkhuzayyim**
Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, College of Languages and Humanities, Qassim University

**Abstract:**

This is an analytical study that investigates the renewing of grammar in Mahdi Al-Makhzoumi's book On Arabic Grammar: Rules and Applications According to the modern Scientific Method. Al-Makhzoumi is a contemporary, pioneering innovator. He tried to apply his approach to his previous book On Arabic Grammar: Criticism and Guidance, in which, he tried to apply grammatical rules to what is received (the irregular) in a scientific way that has proved influential on grammatical thought, and which has provided that thought with a pattern of thought. Even though that pattern of grammatical thought has been criticized by detractors, it has been much admired by many advocates. The research dealt with Al-Makhzoumi's approach to basics of traditional grammatical thought, which he did not reject outright; he rejected some of the thoughts that followed, such as his rejection of fanatical support of the Basra School. The research concluded that Al-Makhzoumi's venture, though not the first, is the closest to the traditional grammatical thought.

**Keywords**: Mahdi Al-Makhzoumi, facilitation, grammar, syntax, Arabic grammar.

بسم الله الرحمن الرحيم

**المقدمة**

الحمدُ لله، والصّلاة والسَّلامُ على رسول الله، وبعد:

فإنَّ الفكر التَّجديدي لا يقاس بتتابع بنائه في فترة زمنيَّة أو علميّة متَّصـــلة، ولا بحجم تناوله، ولا الأوعية التي حوته، وإنَّما بالأفكار الجديدة الغنيَّة وما لها من تأثير واقعيّ، وقد كثُرت الآراء والأطروحاتُ التي حاولت تجديدَ النَّحو العربي القديم على امتداد تاريخه منذ العصر الأول الهجري ولا يزال، بل سيظل النَّحو العربيّ حيًّا لدى الباحثين والمهتمين إذا بقيت خيوطُ الاتصال ممتدَّة بأُصوله، ثمَّ إنّ أيَّ طرحٍ تجديدي لهذا الحصن التُّراثي العظيم الذي هو من مفاخر أمتنا الإسلاميَّة والعربيّة سيكتسب أهميته من قربه منه، ومن أثره فيه بصفة عامة.

وموضُوع "الفكر النَّحوي التَّجديديّ لدى مهدي المخزومي في كتابه (في النَّحوِ العربيِّ: قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديث) دراسة وصفيَّة تحليليّة" سيُدرس انطلاقًا من هذا الاتِّجاه المعرفيّ بين النظرية والتطبيق، والتعرُّف على القيمة العلميّة للكتاب في تيسير النّحو على المتعلمين؛ خاصّة أَنَّ هذا الكتاب محاولات تطبيقيَّة لجملة من الانتقادات وجهها مهدي المخزومي للنحو العربي؛ بحجَّة أَنَّ النُّحَاة القدامى وقعوا في أخطاء علميّة كانت سببًا في تعقيده وصُعُوبة فهمه وتعليمه.

لم ينتقد مهدي المخزومي النَّحو العربي في هذا الكتاب فقط، ولكنّه اشتغل به في أغلب نتاجه العلميّ معتمدًا على الدِّراسات الحديثة وعلى ما أُسِّس من

أُصولها؛ وقد انتصر لقضايا لغويَّة كثيرة موجودةٍ أصلًا في ثنايا التَّفكير النَّحوي التُّراثي وعند الكوفيين، مع أنَّ نحاة الكوفة لم يبعدوا النَّجعة عن مرابع النَّحو البَصرِيّ، فهم في الأصل ولَّدوا أفكارهم وآراءهم من النَّحو البصري، وشقُّوا طريقتهم التي ميَّزتهم بعد نشوئه وتمامه، يقول مهدي المخزومي عن مدرسة الكوفة: إنَّها «أخذت النَّحو بعد أن نشأ ونما»[1]، ولا يعنينا في هذا البحث التَّعمق في مرتكزات النحو التُّراثيّ وأُصوله، ولا إظهار قوّة حجيّتها؛ إذ هو تأطير تحليليّ موجَّه على ما انجلت عنه محاولة مهدي المخزومي التَّجديديَّة، وكشف آرائه النَّحويَّة في كتابه "في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديثِ"، وتسليط الضَّوء على تأثيرها في الدِّراسات النَّحويَّة.

إنَّ كتاب الدكتور المخزومي المعنيّ بالبحث على صغر حجمه يُعدُّ أهمَّ مؤلَّفٍ له لخَّص فكره التَّطبيقي؛ فهو تبيان لآرائه النَّظريَّة السَّابقة له وخاصّة في كتابه الآخر صغيرِ الحجمِ أيضًا "في النَّحو العربي نقد وتوجيه"، وعملي كغيره وجهةُ نظرٍ علميّة أراها كذلك فحسب، ولطبيعة بحوث المجلات العلميّة في منهجيَّتها فإنِّي أبيِّن ما يلي:

**أسباب الدِّراسة:** إنَّ مما دفعني لتناول موضُوع البحث جملةً من الأسبابِ، وهي:

أولًا: ضرورة أن تكون روح البحث العلمي حيويَّة تجاه الدَّرس النَّحويّ بصفة عامة وتجديده بصفة خاصَّة، وذلك استنادًا إلى أنَّ علم النَّحو صناعة

(١) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٧ه/ ١٩٥٨م، ص٣٦٨.

بشريَّة اتكأت على المسموع من لغة العرب على اختلاف طبقاتهم.

ثانيًا: تخصيص البحث بنمط من أنماط التَّجديد النَّحويَّ الحديث، وهو نمطٌ أساسه مرتكزات النَّحو العربي وأُصوله، وتقويمه بناء على هذا الأساس.

ثالثًا: لم أجد من خصّص كتاب "في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ" للعالم اللُّغويّ المعاصر الدكتور مهدي المخزومي بالدّراسة والنقد، والكشف عن خفايا التَّفكير اللُّغويّ فيه، وأثر تطبيق هذا الكتاب في تيسير النحو، ومدى أخذه بأُصول النحو العربي ومرتكزاته.

رابعًا: أنَّ المكتبة العربيّة لم تزل بحاجة إلى أنواع كثيرة من البحوث المختصّة في مسائل دقيقة تعين على فهم النَّظريات الرائدة في العلوم كافَّة.

**مشكلة البحث:** تتلخَّص مشكلة البحث في التَّعرف على تحليل أبعاد التَّجديد النَّحويّ للدكتور مهدي المخزومي بالاتكاء على أُصول النَّحو العربي ومرتكزاته، والمكانة العلميّة له في كتابه "في النَّحوِ العربيِّ: قواعِد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ".

**أسئلة البحث:**

- هل استطاع أن يأتي بالجديد؟
- هل استطاع أن يخرجَ من دائرة التَّفكير العقلي التي فكَّر بها النُّحَاة القدامى؟
- ما مدى اتِّفَاق هذا العملِ أو اختلافِه مع ما قدَّمه الأقدمون؟
- هل ما اعتمَد عليه المخزومي من تفسيرٍ للظَّواهر النَّحويَّة يعدُّ سالمًا من التناقضات والتَّخبطات التي لاحظها هو على عمل الأقدمين؟

- ما أهم الجهود التي قدمها المخزومي في هذا العمل التَّطبيقي؟

**منهج البحث:** أمَّا المنهجيَّة فتركّزت على المنهج الاستقرائي والتَّحليلي في الدِّراسة والنَّقد.

**خطّة البحث:** للبحث مقدِّمة وتمهيد ومبحثان وخاتمة، في المقدِّمة تحدَّثت عن الموضُوع، وفكرته، وأسباب الدِّراسة، ومشكلة البحث، ومنهج البحث. وفي التمهيد تحدثت عن مهدي المخزومي، وكتابه "في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديثِ". ويلي ذلك مبحثان: الأول: المرتكزات المعرفيَّة في كتاب "في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحديثِ". الثاني: منحنيات التَّجديد وأثرها العلمي.

ثمَّ ذيلت البحث بخاتمة لخّصت نتيجة البحث، وأخيرًا أثبتُّ المصَادر والمراجِع.

سائلا الله أن يفيد طلابُ العلم وأهلُ الاختصاص من هذا البحث، وأن يضيف لبنة تجد مكانها بين البحوث التَّخصُّصيَّة، والله من وراء القصد، والحمد لله ربِّ العالمين.

**التَّمهيد: مَهْدِي المخزُومِي، وكتابه "في النَّحوِ العربيِّ: قواعِد وتطبِيق على المنهج العلميِّ الحدِيثِ.**

أولًا: نبذة تعريفيَّة بالدكتور مهدي المخزومي.

هو: مهدي بن محمد صالح بن حسن المخزومي، ولد في النجف عام ١٩١٠م[١]، أو ١٩١٧م[٢]، أو ١٩١٨م[٣] ونشأ وتعلّم علومه القديمة والابتدائية [٤]، ثم انتقل إلى بغداد ومنها سافر إلى القاهرة للدراسة الجامعيَّة مبعوثًا من بلده، ونال الشهادة الجامعية، ثم عاد إلى وطنه العراق فاشتغل مدرسًا لبضع سنوات في التعليم العام للمرحلة الثانوية، ثم استأنف رحلته مرة أخرى إلى القاهرة فأتم دراسته العليا: الماجستير والدكتوراه في جامعة فؤاد الأول، على النحو الآتي:

– الماجستير، وعنوان البحث الذي طبع فيه "الخليل بن أحمد الفراهيدي:

---

(١) ينظر: رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م، ص٢١. قال: هناك اضطراب في سنة ولادة المخزومي ولعل أصح هذه التواريخ هو عام ١٩١٠م. المصدر السابق. نفسه.

(٢) ينظر: كوركيس عواد، معجم المؤلّفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٨٠٠–١٩٦٩م)، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٩م، ج٣ ص٣٤٦. ومحمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، تَكملَة معجم المُؤلفين، وفيات (١٣٩٧ – ١٤١٥ هـ) = (١٩٧٧–١٩٩٥م)، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص٥٩١. وأحمد العلاونة، ذيل الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، ج١ ص٢١٢.

(٣) ينظر: كوركيس عواد، معجم المؤلّفين العراقيين، ص٣٤٦.

(٤) ينظر: محمد رمضان، تَكملَة مُعجم المُؤلفين، ص٥٩١.

أعمالهُ ومنهجُهُ، وأشرف عليه الأستاذ إبراهيم مصطفى، عام١٩٥١م، وطبع الطبعة الأولى عام ١٩٦٠م.

– الدكتوراه، وعنوان بحثه: "مدرسة الكوفة النّحويّة، ومناهجها في اللغة والنّحو" وأشرف على الرسالة الأستاذ مصطفى السّقا عام ١٩٥٣م، وطبعَته الطبعةَ الأولى وزارةُ المعارف العراقية عام ١٩٥٥م.

وبعد أن نال الماجستير والدكتوراه في القاهرة، وتتلمذ على يد كبار الأساتذة فيها، منهم: طه حسين، وعبد الوهاب حمّودة، وعبد الوهاب عزّام، وأحمد أمين، ويحيى الخشّاب، وأمين الخولي، وإبراهيم مصطفى، ومصطفى السّقا، وغيرهم، عاد إلى وطنه العراق، وأصبح أحد الأعلام البارزين في النحو والصرف واللغة، فعين مديراً في كلية الآداب في جامعة بغداد، وفي عام ١٩٥٨م أنيطت به عمادة كلية الآداب، وكان فيها أستاذ النَّحو والصرف، وعين أيضًا عضواً في المجمع العلمي العراقي، وأشرف على رسائل علمية للماجستير والدكتوراه، وتتلمذ عليه جملة ممن الطلاب الذي تأثروا به، وأسهم في الحياة العلمية المعاصرة إسهاما بارزًا من خلال ما قدّم من جهود في التّأليف والتّحقيق النَّحويّ واللُّغويّ والمعجميّ والأدبيّ[1]، وقد سافر إلى المملكة العربية السعودية، ودرَّس في جامعة الملك سعود بالرياض، ثمَّ عاد إلى بلده وبقي فيها إلى أن توفي عام١٩٩٣م في بلده، ودفن في مقبرة العائلة في النَّجف[2].

(١) ينظر: رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، ص٢٦.

(٢) ينظر: محمد رمضان، تَكملَة مُعجم المُؤلفين، ص٥٩١، وأحمد العلاونة، ذيل الأعلام، ص٢١٢.

ومن أهم مؤلفاته غير مؤلفيه السابقين في الماجستير والدكتوراه:

- في النحو العربي نقد وتوجيه، ١٩٦٤م، قدم له مصطفى السّقا، وطبع أكثر من مرة.
- في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ١٩٦٦م، قدم له مصطفى السّقا، وطبع أكثر من مرة.
- عبقري من البصرة، عام ١٩٧٢م، وطبع أكثر من مرة.
- الدرس النحوي في بغداد، ١٩٧٥م، وطبع أكثر من مرة.
- كما حقق: معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وطبع في ثمانية أجزاء عام ١٩٨٠م. وديوان الجواهري، بالاشتراك مع إبراهيم السامرائي وآخرين، وطبع في سبعة أجزاء عام ١٩٧٣م.
- وله مقالات وبحوث كثيرة في المجلات العراقية، ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، وغيرها، واشتملت على آرائه ومناقشاته العلميّة في النحو واللغة.

ثانيًا: التعريف بكتابه: "في النحو العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث".

ألَّف الدكتور مهدي المخزومي كتابه "في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ" في (٢٣٨) صفحةً تطبيقًا للمنهج العلميّ التَّصوُّري الذي ينبغي أن يكون عليه النَّحوُ العربيُّ بعد التَّنظير له في عمل مستقل قبله.

والحقّ أنَّه امتدادٌ لكلّ ما أُلِّف من كتبٍ بهدف تطوير النَّحو العربيّ وتيسير

تعليمه للنَّاشئة، والابتعاد به عن أثر المنطق والفلسفة الذي علِق به منذ زمن بعيد، و لم يكن عمله بدعًا؛ فقد سُبق بمحاولات تجديديَّة حديثة عدة من أبرزها صنيع الأستاذ إبراهيم مصطفى سنة ١٩٣٧م، الذي قدَّم آراءه التي أحيا بها النَّحو كما يرى، وكذلك دعوة أمين الخولي سنة ١٩٤٣م، ودعوة الدكتور شوقي ضيف سنة ١٩٤٧م، و لم تكن الشِّكاية من صعوبة النَّحو العربي التَّعليميَّة وليدة العصر، ولا أدلَّ على ذلك من ظهور المختصرات الكثيرة؛ لتيسير النَّحو على المتعلمين النَّاشئة منذ زمنٍ متقدِّم.

لقد ألَّف مَهدِي المخزوميّ كتابَه لأجل التَّيسير، فهو مندرج ضمن المحاولات التي تسعى لتحقيق هدف التَّيسير، و لم يزعم مهدِي المخزوميّ أنَّ عمله مكتملٌ، وإنَّما هو محاولَةٌ كما يقول عنها في المقدِّمة: «لتكون منطلقًا إلى محاولات أوسع تحقيقًا، وأعمق إحاطة واستقصاء، وتتناوله الأقلام الذكيَّة؛ لتستدرك ما فاتها من نقص لا يخلو منه عمل بكر»[1].

وعمل المخزومي في الكتاب يستند إلى هذا النَّظرة الحديثة السَّاعية إلى التَّطوير، وستظهر قيمة عمله من خلال قدرته على تحقيق هذا الهداف؛ فيُثبت أنَّ ما قام به من إلغاءٍ أو حذفٍ أو خلطٍ أو تفريقٍ لأشياء متفرقة هو خطواتٌ نحو التَّصحيح لما ظلَّ عند النُّحَاة القدامى طِيلَة عشرةِ قرونٍ ويحتَاجُ إلى تجديد.

إنَّ سمةً جليَّة لهذا الكتاب تبرُز في وضوح عرضه وابتعادِه عن التَّعقيد؛ مما جعلته عملًا مميّزًا عن الأعمال المشابهة له؛ فموضُوعاته وجزئياتها متلاحقة

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ، دار الرائد العربي، ط ٢، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م، المقدمة، ص١٦.

ومرتَّبة، ولن يجد القارئ عنتًا في فهم محتواه وما يرمي إليه، وجاءت موضُوعات الكتاب في تمهيد تناول فيه دراسةَ الصَّوت، وبنية الكَلِمة وما يتصل بذلك. ثم تناول أنواعَ الإعرَاب وعلاماتِه وموضُوعاتِه، المرفوعات والمخفوضات والمنصوبات.

ثم بحث في الجملة العربيّة وأنواعها، فتناول الجملة الفعليَّة، وبحث الفعل وأقسامه ووظيفته ودلالته. ثم الجملة الاسميَّة. ثم الجملة الظرفيَّة. ثم الإضَافَة المباشرة والإضَافَة بالواسطة. ثم التَّوابع، وهو بحث في المعرَبات تبعًا. ثم أساليب التَّعبير، قدَّمه في فصول تتضَمَّن بعض الأساليب الشائعة الكثيرة الدَّوران "السُّؤال والجواب، والاستثناء، والقصر، والتَّعجب، والنِّداء". ثم الإعرَاب في التَّطبِيق، ونماذج في إعراب الجمل وتحليلها إجمالًا وتفصيلًا.

وسيظهر في هذا البحث جملةٌ من الملحوظات العامَّة غالبًا، وليس بأفراد المسائل؛ لأنَّ المخزوميّ في هذا الكتاب يَصدُر كثيرًا مما تعارف عليه النُّحَاة لينطلق إلى ما يظنُّه تجديدًا، وإذا رأى أنَّه لن يُوفِّي الموضُوع حقه اعتذر بأنَّه سيبين «بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل»[1]، وهذا التَّعبير عائم، ولسائل أن يسأل ما ظروف هذا العمل حتى يُعرف ما الذي يسمح به؛ لذا فالموضُوعات التي ذكرها الدكتور مهدي المخزوميّ في هذا الكتاب ناقصة لا تفي بجميع الظواهر اللُّغَويَّة لأنَّه يلجأ إلى العموميَّات أو التَّردُّد في الفصل، فقد جعل للجملة نوعًا ثالثًا لم يجزم به، فالجملة الظرفيَّة هي التي يكون فيها المسند ظرفًا، أو مضافًا إليه بالأداة أي: الجار والمجرور عند النُّحَاة، مثل:

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق ٤٦

"أمامك عقبات"، ومثل قوله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[1] فمثل هذه الجمل عنده «بين بين، لا هي بالاسميَّة، ولا هي بالفعليَّة»[2]، مع أَنَّه أحيانًا يسهب ليحاول الفصل بينها.

(١) إبراهيم، ١٠.

(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٨٧.

**المبحثُ الأوَّلُ: المرتكزات المعرفيَّة في كتاب "في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ".**

من يطلع على الكتاب فسيرى أنَّ مهدي المخزومي لم يضمر استخفافه بالجهود القديمة للنُّحاة، فقد أطلق ألفاظًا بعيدة كل البعد عن المنهج العلمي المرتضى في النَّقد والتَّوجيه، خاصَّة في السياقات العلميّة الحديثة، فقد وصف آراء العلماء بأَنَّها سخيفة(١) ورماهم بالجهل(٢) ووصف النُّحَاة بـــ(القوم)(٣)، أو صنيعهم بـــ(ضرب من العبث والفضول) (٤)، مع أنَّه بنى عمله على عملهم، وفي هذا المبحث سأتطرق إلى أبرز المرتكزات المعرفية في الكتاب:

١ـــ **الصِّنَاعة النَّحويَّة:** علمُ النَّحْو علمٌ مصنوعٌ أدرك صُنَّاعه الحاجة إليه للحفاظ على اللُّغة العربيّة وتسهيلها على المتعلّمين؛ فاجتهدوا في إحكام الصَّنعة وفي التفسير العلميّ؛ فضبَطوا القواعد، وجعلوها مقياسًا للمقبول والمرفوض، فتعمَّقوا أكثر في صاحب اللُّغة وتداولاته في قضاء حاجاته، والوصول بها إلى أغراضه وغاياته، وعمل علماء العربيّة منذ بزغت شمسه

---

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـــ، ص١٣٩، ولم تكن هذه العبارات واتهام المخالف بها جديدة؛ فقد كان بعض النُّحاة القدامى يطلقونها ويلمزون بها مخالفيهم، ومن أمثلته قول أبي حيان: «وأجاز الكوفيون ...وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم». محمد بن يوسف، أبو حيَّان ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـــ/ ١٩٩٨م، ج ٤ ص٢١٩١.

(٢) ينظر: مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢٢٩.

(٣) السابق: ص٤٦، ٢٣١، ٢٣٨.

(٤) السابق: ص١٢٧.

على تلمُّس الأسباب التي أوصلت النّظام اللُّغَويّ المتعمِّق في ذهن الناطق باللُّغة أن يمايزَ بين أقسام الكلام، ويمارسَ ذلك بانتظام، ويتخيَّرَ مواقع الكلام.

و لم يزل علماءُ اللغة يراجعون القواعد، ويحاولون تيسيرَها على المتعلمين، وفي العصر الحديث أولَى كثيرٌ منهم عنايةً ملحوظة بمراجعة أصول النَّحو العقليَّة المُعتمدة لدى النحاة القدامى في التَّفكير، ووقفوا منها مواقف عِدَّة، على درجات متفاوتة بينهم في القبول أو الرَّفض، ومن السابقين الأستاذ إبراهيم مصطفى فقد ظهر ليبيِّن رأيه الذي يُعدُّ أشدّ حدة ممن تلاه حول نظرته للنَّحو العربي ونشأته؛ وأنَّ «النُّحَاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التَّأثر بالفلسفة الكلاميَّة التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم»[(١)]، ثمَّ استهوت هذه النَّظرات كثيرًا من الباحثين المحدثين من أنصار التَّجديد الذين واصلوا انتقاد النُّحَاة القدامى؛ لإدخالهم التعليلات الفلسفيَّة وأخذهم بمبدأ التَّأثر والتَّأثير اللفظي وخاصة فلسفة العوامل النَّحويَّة؛ ومن أبرزهم عبدالرحمن أيوب[(٢)]، وتمَّام حسان[(٣)] وإبراهيم مدكور[(٤)].

---

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النَّحو، مؤسسة هنداوي، ط: ٢٠١٤م، ص٣٣.

(٢) ينظر: عبدالرحمن أيوب، دراسات نقديّة في النَّحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧م، ص٧٤.

(٣) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط٢٠٠٠م، ص٤٨. واللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٣، ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م، ص٢٣١.

(٤) إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنَّحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربيّة، ١٩٥٣م، من ص٣٣٥ حتى ص٣٤٦.

وبالمقابل فقد انتقد توجههم المتشدّد بعضُ الدَّارسين المتقصِّين لهم وأنَّ «الذي تُشير إليه هذه الروايات التَّاريخيَّة لا يؤكده وجود شيء محدَّد من المنطق الأرسطي بين يدي الخليل وسيبويه ومن عاصرهما من أوائل النُّحَاة»(١)، وأنَّ هذا الأثر المزعوم ما هو إلا ظنٌّ لا دليل عليه، وهذه وجهة نظر قويَّة ولا ينبغي إهمالها، يقول عبد الرحمن الحاج صالح: «ولم يأتِ أيُّ واحد منهم بدليل قاطع اللهم إلا ما أخرجه "مركس" من مقارنته للاصطلاحات العربيّة باليونانيَّة»(٢)، وقد تصدى كثيرٌ من الباحثين لهذه الدَّعاوى، بما يستحقُّ الرَّفض أو التَّشكيك بما قاله "مركس" وغيره.

ثمَّ إنَّ من هؤلاء السَّاعين إلى التَّجديد من يستندُ إلى معرفة جيِّدة بأُصول النَّحو العربيّ، فتميَّز تجديدهُم باتِّكائهم على مرتكزات معروفة وقابلة للتَّجديد، ومن هؤلاء مهدي المخزُومي فهو على وعيٍ بالتُّراث النَّحويِّ ودراية به، فقد اشتغل بتدريسه فترةً طويلة، وعرف ما لدى النُّحَاة القدامى واتجاهاتهم العلميّة، وما لدى المحدثين من الأدوات التي يمحِّصون بها النَّحو القديم، ويخلِّصونه مما علِق به من تعقيد وبعْدٍ عن طبيعة اللُّغَة كما يقولون، فهو منفتح على الدِّراسات اللُّغَويَّة الحديثة ومؤمن بقدرتها على إعادة النَّظر النَّحْويّ للغة ووصفها، وهذا الأساس الذي انطلق منه مهدي المخزومي مكَّنه في بحوثه ومؤلَّفاته من إنضاج أفكاره ووضوحها، فمزج بين الدَّرس اللُّغويّ

(١) عبده الراجحي، النَّحو العربيّ والدَّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص٦٤.

(٢) عبدالرحمن الحاج صالح، النَّحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة اللسانيات، ع، ص٤٥.

الموروث والدّراسات الحديثة للأصوات أو الصرف أو التَّركيب، حتى فيما وراء ذلك من الولوج إلى قصد المتَكلِّم وغايات الكلام، وتزامَن ذلك كلُّه مع تطوّر العلم وأدواته ومناهجه، فقد تقصّى جهود علماء العربيّة القدامى، وعمَّق فكرة أنَّ إصلاح النَّحو تتركز بتخليصه من شوائبه الفلسفيَّة وأنَّ النَّحو العربي بحاجةٍ ماسَّة إلى التَّجديد، يقول: «هذا كتاب في النَّحو أقدمه بين أيدي الدَّارسين مبرأً مما علِق بالنَّحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا من منهجه»(١).

فهو في الجملة مؤمن بالصِّنَاعة النَّحويَّة التي يراد منها ضبط تعلُّم العربيّة، ومُنطلَقه من قوله عن النُّحَاة بعد الخليل وعلى رأسهم سيبويه وتلاميذه: إنَّهم «ترخَّصوا في استخدام مصطلحات ليست من اللُّغة في شيء، كالعامل والمعمول، والنَّاصب والجازم والجار، وغيرها؛ مما مهَّد السَّبيل للفلسفة الكلاميَّة والمنطق اليوناني، بما لهما من قِيَاسَات ومصطلحات وتوجيهات أن ينفذا إلى هذا الدَّرس اللغوي، وتتم لهما السَّيطرة، ويكون لهما الغلبة عليه»(٢).

**٢ــ نظريَّة العامل:** رضي النُّحاة القول بفكرة العامل وأنَّ التَّغيرات اللَّفْظيَّة تغيّر المعاني فتغيّر إعرابها، وإمام النُّحَاة سيبويه بيَّن أنَّ العرب ينفذون إلى ما يريدون قوله بما اعتادوه من لسانهم، فإن هم اضطُروا إلى مخالفته حاولوا

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص١٥.

(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، ص١٤.

به وجهًا لا يتعدَّونه إلى ما لم يُضطروا إليه، يقول: «وليس شيء يُضطرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»[1]، ويوضِّح الزَّجاجي ذلك بصورة جليَّة فيقول: «إنَّ الأسماء لما كانت تعتورِها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافًا إليها، و لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعرَاب فيها تنبئ عن هذه المعاني»[2].

ومن تمسَّك بهذا التَّفسير فلا يحقُّ وصمه بالجهالة بطبيعة الدَّرس النَّحوي كما قال المخزومي، حتى وإن تمسَّك بأصل فكرة العامل، أو نَمَّطَ الكلام واخترع فكرةً تضمُّه إلى هذه النَّمطيَّة، فهو من المعقول عند علماء النَّحو المؤسسين الذي ارتضوه في التَّفسير، ومن لم يجد ما يناهض العمل به حقيقة ويحلُّ محله فلا يمكنه إلا الرضا بأصل القول بأثر العامل، مع التَّخلِّي عن جملة من التَّفسيرات العقليَّة التَّي ذهبت بالنَّحو بعيدًا عن الاعتبارات اللُّغَويَّة المحضة، ويعدُّ العامل والمعمول من أكثر ما نالهما النقد قديمًا وحديثًا، وإنَّ كان المحدثون أشدّ وأنكى من خصومه القُدامى، يقول مهدي المخزومي: «الواقع أَنَّ القول بالعامل، والتَّمسك بفكرة العمل، وما يستتبع ذلك من لجوء إلى الاعتبارات العقليَّة في تفسير تأليف، أو توضيح بناء، إنَّما يمثل عهدًا كان يجهل طبيعة الدَّرس النَّحوي، ويجهل أنَّ النَّحو درس لغوي يخضع لاعتبارات لغويَّة محضة، لا مكان لحكم العقل، ولا لمنطق العقل»[3].

---

(١) سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السَّلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ج١ ص٣٢.

(٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، ١٩٥٩م، ص٦٩.

(٣) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢٢٩.

ولا حاجة إلى بسط القول للتعريف بالعمل والمقصود بالعامل والمعمول[1]، ومن المعلوم أن النَّحو العربي بصريه ثمَّ كوفيّه التَّابع منذ النشأة يعتمد هذا الأصل، وعليه تفكيره بصفةٍ عامَّة، فهو في الجملة معقولٌ من منقول، وليس الكلام هنا على ما آل إليه الدرس النَّحويّ من التعليلات الفلسفيَّة التي اتسعت مع تنامي الدَّرس النَّحوي؛ بل مع مجرَّد الأخذ بهذا الأصل وربط النحو منذ نشأته بفكرة التخلُّص منه ومن الأخذ بمبدأ التأثر والتأثير.

إنَّ عامَّة المآخذ على قصور الدِّراسات النَّحويَّة العربيّة تنفذ إليها من طرح فكرة العامل عن التفسيرات اللغوية، وجلُّ محاولات التَّيسير التي نُودي بها في العصر الحديث انطلقت من الدعوة إلى إلغاء نظريَّة العامل، بل لعلَّ كثيرًا من المحدثين قاسوا إنجازات تجديدهم وتيسيرهم للنَّحو بمدى نيلهم من فكرة العامل والتخلِّي عنها، وأنّهم كلّما أوغلوا في هذا المقصِد أحسُّوا بعمق تجديدهم، وأساس هذه النَّبتة من حيثُ الجملة ما دوَّنه ابن مضَاء القرطبي الظَّاهري المتوفى عام اثنين وتسعين وخمسمائة للهجرة في كتابه صغير الحجم الذي رد به على النُّحَاة وهو ردٌ مشهور ومعروف، وقد أعجب به كثيرٌ من المحدثين من العرب والمستشرقين فبنى كثيرٌ منهم نقدَه عليه.

وخلاصة نقدهم أنَّ غالب التَّعليل والتَّأويل والحذف والتَّقدير تستند إلى

(١) من أيسر التَّعريفات للعامل أنَّه: «ما أثَّر في آخر الكَلِمة أثرًا له تعلق بالمعنى التَّركيبي» ينظر: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدكتور محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى، ط١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ج١ ص١٢٣.

القول بالعمل وتأثير العامل، وأنَّها ألحقت ضرراً واضحًا بالنَّحو العربي؛ وقد تصدَّى لهؤلاء المطالبين كثيرٌ من علماء العربية وبعض المستشرقين الذين رأوا أنَّ الرَّافضين لفكرة العامل النَّحوي العربي لم يستندوا إلى قناعات علميّة ترجِّح كفتهم؛ وأنَّ الأولى من ذلك الانتقاء من جملة النَّحو العلمي بما يحقِّق «تجنُّب الإطالة والتَّعمق في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضُوعات بالأمثلة والتَّقليل من الشواهد، والوقوف عند العِلَّة التَّعليميَّة، والتَّمييز بين المستويات التَّعليميَّة»[1]؛ مما أظهر عدة مناهج علميّة قديمًا وحديثًا عمدت إلى تهذيب نظريَّة العامل، وقد أوضح مهدي المخزومي أنَّ نحاة الكوفة «أقلّ من البَصرِيّين إمعانًا في فلسفة العامل، وكان منهجُهم أقرب إلى روح المنهجِ اللُّغويّ من منهج أهلِ البصرة»[2]، ومع هذا فهو لا يقبل القول بالعامل، ولا يخفي القول بأنَّه لا أساس له في التَّأثير حسب طبيعة اللغة، ويزعم أنَّ التخلِّي عن هذا الأصل الذي بُني عليه النَّحو العربي سينهض بالنَّحو العربي من جديد بعد أن انحرف مساره على يد النُّحَاة القدامى الذين خلفوا شيخ اللُّغويين الخليل بن أحمد الفراهيدي، وبعد أنْ شاب النَّحو شائبةُ الفلسفة والمنطق وأنَّ الحاجة ماسّة إلى تخليصه من هذه السَّيطرة المنهجيَّة الفلسفيَّة؛ من باب أنَّ العامل والتَّمسُّك به جعلت النَّحو أسيرًا لمعياريَّة صارمة اعتمدت على أسس فلسفيَّة ومنطقيَّة أكثر من اعتمادها على رؤية لغويَّة وصفيَّة، يقول

(١) محمد صاري، تيسير النَّحو: موضة أم ضرورة؟ مجلة الدراسات اللغوية، ع٢، يوليو٢٠٠١م، ص١٩١.

(٢) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٢٦٣.

المخزومي: «وليس في النَّحو عامل، وليست المؤثرات التي تصير بها الكلمة مرفوعة أو مخفوضة أو منصوبة هي ما زعموا من فعل أو شبيه بالفعل، أو أداة مختصة»[1]، ويقول: «إذا بطلت فكرة العامل بطل كلُّ ما كان يبنى عليه من تقديرات متحمَّلة لم تكن لتكون لولا التَّمسُّك بها، وبطل كلُّ ما عقدوا من أبواب أساسها القول بالعامل»[2].

وفي التَّطبيق يوضِّح تعريفه للإعراب كيف يتحاشى إسناد تغيُّر آخر الكَلِم به، حتى إن كان صنعة اصطلاحيَّة، يقول: «الإعرَاب: أن يتغيَّر آخر الكَلِمة بتعاقب الأغراض النَّحويَّة التي تؤدِّيها في أثناء الجملة»[3]، إذن فمسألة التَّطويع غير واردة في الأصل عند مهدي المخزومي وهذا هو الذي يختصر القول لإبانة منهجه، حتى إن بدا بعض الإلماحات لقبول القول بالتَّأثيرات المنطقيَّة في تفسيرات الكوفيين، فالحل الوحيد عند المخزومي هو تجاوز هذه النظريَّة برمّتها.

ومع وضوح رأي المخزومي حول رفض فكرة العامل فقد جاءت كثيرٌ من تطبيقاته ملبسةً، و لم يستطع التخلُّص من أثر التراتب اللفظي وتأثُّر بعضه ببعض، منها حديثه عن الفاعل الحقيقي فهو لم يُلغ تأثير اتّجاه الكلام في تغير لفظه كما هو معلوم، يقول: «الفاعل: وهو المسند إليه في الجملة الفعليَّة، نحو: تلبّدت السَّماء بالغيوم، فهو إذن فاعل مرفوع»[4]، وهذا رأي معروف

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، ص٢٣٢.

(٢) السابق، ص١٦.

(٣) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢٨، وينظر: ص٦٦.

(٤) السابق، ص٦٧.

فقد قال الرضي الإستراباذي، قبله: «الاختلاف حاصل من العامل بالأدلة التي هي الإعرَاب، فهما في الظاهر كالقاطع والسِّكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتَكلِّم بآلة الإعرَاب، إلا أن النُّحَاة جعلوا العامل كالعلَّة المؤثرة وإن كان علامة لا علَّة، ولهذا سموه عاملًا»[1]، فإنَّ المتَكلِّمين هم الذين يرفعون وينصبون ويخفضون، وليس ثَمّتَ تعارضٌ بين لفظ المتَكلِّم المقصود وعمل العامل بالصّنعة، وما من فاعل إلا وله فعل، والفاعل الحاصل به أو منه «لا يمنع من ذلك كون بعضها مما ليس له اختيار، أو مما يمتنع عقلًا صدور الفعل عنه؛ لأنَّ المسألة إنَّما تعالج لغويًّا لا فلسفيًّا»[2]، فلا أثر لإلغاء العامل في هذا التَّلاقي.

غير أنَّ المخزومي يطَّرح هذا التَّلاقي ويُلغي أثر العامل تمامًا كما سبق، يقول: «فليست الحركات آثار العوامل، ولكنها عوارض لغويَّة عربيَّة، اقتضاها أسلوب العربيّة في الوصول إلى الغرض من تفاهم بين المتَكلِّمين، واقتضاها تركيب العربيّة العضويّ، وجرى عليها تخصيص الضمة بما دخل في الإسناد، سواء أكان مسندًا إليه أم تابعًا للمسند إليه، وتخصيص الكسرة بما دخل في الإضَافَة، سواء أكان مضافًا إليه أم تابعًا للمضاف إليه، وتخصيص الفتحة بما لم يدخل في إسناد ولا إضافة، سواء أدى وظيفة لغويَّة أو معنى إعرابيًّا، أو لم يؤد شيئًا من ذلك»[3]، والنتيجة كما يراها أنَّ نظام العوامل

(١) الرضي الإستراباذيّ، شرح الكافية في النَّحو، دار الكتاب العربي، بيروت،١٤٠٥هـ، ج١ ص١٨.

(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٩١.

(٣) السابق، ص٢٣٢.

لم يكن من طبيعة الدِّراسات اللُّغَويَّة العربيّة وإِنَّما هو أثر فلسفي دخيل مفروض عليها يجب التخلُّص منه.

ولقد كان لهذا الوضوح في النقد لنظريَّة العامل الذي يعدُّ أساس الجدل في الخلاف النَّحوي خاصّة تحديداً للمشكلة في نظره التي أعاقت أو قصّرت دون أنْ تصل الدِّراسات النَّحويَّة العربيّة إلى غايتها في فهم اللُّغة، وجعله كغيره من الدَّارسين يقدرون لهذا الفهم قدره، فقد أصاب في نقده التَّحوُّلات الفلسفيَّة الطَّارئة على التَّفكير النَّحوي، فلا يمكن إنكار آثارها في تعقيده؛ لأَنَّها أثرٌ من سيطرة فكرة العامل على أذهان النُّحَاة[1]، ولكن هذا لا يمكن معه نفيُ أن يكون شيخ النُّحَاة الخليل بن أحمد أخذ بفكرة العامل الطَّبيعيَّة كما هو معلوم؛ فهو لم يخف على النُّحَاة القدماء، وقد أشار ابن جني في الخصائص إلى أنَّ المتَكلِّم هو الذي يُجري الرفع والنصب والجزم، وهي الفكرة التي استغلها ابن مضاء وبنى عليها نقده للنحاة.

ولعل الفيلسوف اللغوي ابن جني يبيِّن هذا المقصد بقوله: «وإِنَّما قال النَّحويّون: عاملٌ لفظيٌّ وعاملٌ معنويٌّ ليُرُوك أن بعض العمل يأتي مسبَّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبه لفظ يتعلَّق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إِنَّما هو للمتَكلِّم نفسه لا لشيء غيره، وإِنَّما قالوا لفظيّ ومعنويّ لَمَّا ظهرت آثار فعل المتَكلِّم بمضامّة

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، ص١٦٢.

اللَّفْظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللَّفْظ وهذا واضح»[1].

٣ــ **الأصول النَّحويَّة:** ناهض المخزومي بعض الأصول التي قام عليها النَّحو العربي، ومنها الأصول، يقول: «كان الدَّرس النَّحوي يقوم على أُصول ليست من النَّحو في شيء، ولا من اللُّغة في شيء؛ لأَنَّها دخيلةٌ غريبة عن مجال اللُّغة والنَّحو»[2]، فهو ينتقد في هذا الكتاب وفي غيره من الكتب السَّابقة الأصول التي تبنَّاها النحاة القدامى في مناقشاتهم العقلية المنطقية؛ مما يعدُّ أهمَّ ما بنى عليه تفكيره التَّجديدي للنَّحو، من أبرز الأصول ما يلي:

**٣-١ــ السَّماع:** يرى مهدي المخزومي أنَّه لا يُطرح شيء صحَّ من السَّماع ولو كان قليلًا، ويعيب على النُّحَاة اعتمادهم «في تقعيد القواعد ووضع الأُصول على الشعر وحده»[3]، وأنَّ هذا هو السَّبب الذي أدَّى إلى اضطراب النُّحَاة في بعض أحكامهم، ويستحسن منهج القِياس لدى الكوفيين فهم «يحتكمون إلى الرِّواية أكثر مما يحتكمون إلى قضايا المنطق وأُصول الكلام»[4]، وأنَّهم يقيسون على المثال الواحد ما دام أنَّه لسانٌ عربيٌّ مستعمل ولو مرَّة واحدة، مخالفين ما كانت عليه المدرسة البَصرِيَّة؛ وأنَّ هذا الصّنيع أبرز لدى الكوفيين «طابعهم العلميّ الخاص، ولهم مصادرهم التي أرجعوا

(١) عثمان بن جنّي أبو الفَتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م، ج١ ص١١٠.

(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢٢٩.

(٣) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٣٣٥.

(٤) السابق، ص٢٧٦.

إليها أُصول دراستهم النَّحويَّة»[1]، وقد اقتنع بهذا المنهج واستحسنه في وقت مبكّر من تكوينه العلميّ، فمنهج الكوفيين أفضل للحفاظ على اللُّغة، يقول: «لأنَّهم إذا سمعوا لفظًا في شعر، أو نادر كلام جعلوه بابًا، كأنَّهم كانوا يشعرون بأنَّ ما يقوله الأعرابي أو الأعرابيَّة إنَّما يمثِّل بيئة لغويَّة، لا يصحُّ إغفالها»[2]، ويؤكد في أكثر مناقشاته أن الاحتكام للبيئة اللغوية، وأنَّ هذا لا ينبغي أن يكون اختياراً لبعض أنواع اللغة دون بعض، وهو لا يؤيد منهج البصريين الذين يسرفون في القياس العقلي ولا يعولون على الطّبيعة اللُّغوية، بخلاف الكوفيين، فالكوفيون أميل إلى الدَّرس اللُّغوي، باستنادهم إلى الاستقراء، واحتجاجهم بالنّصوص.

لم يكن مهدي المخزومي يعيب الاحتكام إلى بعض اللغة أو إلى قبائل محدودة دون غيرها، و لم يكن هذا الرأي هو الذي أضر بالجانب التطبيقي عنده، فإنَّ جملة انتقاداته موجَّهة إلى منهج التفكير العقلي في النّظرية النحوية التُّراثية بصفة عامَّة وليس إلى الاحتجاج باللغة فحسب.

إنَّ ما اشتهر من أنَّ البصريين لجؤوا لضبط قواعِد اللُّغة العربيّة إلى قبائل محدودة أخذوا عنهم اللُّغة التي اعتمدت و لم يقبلوا من غيرها من قبائل العرب غيرُ مسلّم به على إطلاقه، وقد فهم ذلك في الغالب من إيضاح أبي نصر

(١) السابق، ص٣٣٠.

(٢) السابق، ص٦٩٣.

الفارابي وحصره القياس عليها[1]، وهو خلاف صنيع النحاة من سيبويه حتى ابن مالك فهم لم يقفوا عند هؤلاء القبائل، فقد استشهدوا بكلام سائر العرب من أهل اللسان الواحد في عصور الاحتجاج كلخم وقضاعة؛ وأنَّه لم يكن المناط في الاحتجاج مجرَّد السماع عند الجمهور وإنَّما صحَّته قياسًا على الغالب، وما كان ليس غالبًا وهو شاذ فيطرح ولا يلتفت إليه، يقول سيبويه: «ولا ينبغي لك أن تقيس على الشَّاذ المنكر في القياس»[2]، كلَّ هذا من أجل المحافظة على اتِّساقه مع منظومة القواعد وصحة تفسيرها؛ لأنَّ القاعدة اعترافٌ بالنَّظام، أمَّا اللغة المسموعة فمحفوظة، وهو ما يفسّر قصد أبي على الفارسي فيما نقله عنه تلميذه ابن جني حين قال: «أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس»[3]، لذا رأينا العلماء يلجؤون إلى الحكم أحيانًا بالسَّماع، والسَّماع يندرج ضمن المقبول لغةً ولكنه على غير القياس المعتاد من كلام العرب في جملتهم، وخاصَّة النقيّ من لغاتهم، وهم أيضًا لا يساوون بين ضروب الكلام ويفرقون بين النَّثر والنّظم، فظهر ما يعرف بالضرورة الشّعرية التي يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام المنثور، سواء

(١) يقول: «الذين عنهم نُقلت اللُّغة العربيّة، وبهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيُّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ، ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب، وفي الإعرَاب والتَّصْريف، ثم هذيل، وبعض كِنانة، وبعض الطّائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم». محمد بن يوسف، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م، ص٥٧٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢ ص٤٠٢.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج٢ ص٩٠.

في التصريف أو الإعراب.

**٣-٢ــ القِيَاس والتَّعليل:** إنَّ نشوة الباحثين العرب في الحديث عن الوصفيَّة كانت على أشدّها زمن تلمُّس تيسير النَّحو بردّ القِيَاس والتَّعليل؛ فإنَّ الوصفيَّة لدى مهدي المخزومي هي «أصداء لأفكار نادت بها اللسانيات الآنيَّة الوصفيَّة لم يطلع عليها في مصادرها ولا يحيل في تحصيلها على مصادر محدَّدة، وإنَّما قال بها أهل عصره وسرت مع قلمه. منها: اعتبار أنَّ الفلسفة والمنطق مفسدان للدراسة اللُّغَويَّة، وهذه الوضعيَّة positivisme البدائيَّة التي تدعو إلى الاعتماد على الوقائع عند دراسة اللُّغة والابتعاد عن التَّنظير المرادف عنده للتأمل الفلسفيّ العقيم. ومنها ضرورة تحديد مجال الدِّراسة النَّحويَّة بالجملة»[1].

وتبعًا لرفض نظريَّة العامل لدى المخزومي فإنَّه يرفض أيضًا كثيرًا من قِيَاسَات النَّحويين وتعليلاتهم، وهو يرى أنَّ التفكير النَّحوي انتهج منهج الفلاسفة والمتكلِّمين منذ ظهور أقيسته وتعليلاته زمن عبد الله بن إسحاق ثمَّ الخليل بن أحمد، ثمَّ ظهرت الفلسفة الكلاميَّة ظهوراً واضحًا في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وهي جدليَّة أثارها المستشرقون على النَّحو العربي، وقد كُتب عنها الكثير من الكتب والرسائل العلميّة والبحوث، غير أنَّ الجديد في تطبيقاته أنَّه لجأ إليها في التَّعليل كما مرَّ في الفاعل وغيره؛ ولعلي أكتفي

(١) عز الدين مجدوب، المنوال النَّحويّ العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي للنشر، تونس، ط١، ١٩٩٨م، ص٢٧.

بمثالين فقط لاضطراب مهدي المخزومي عند التَّطبيق، الأول: لم يخف على النُّحَاة أن العوامل من الحروف وشبهها ليس أثرُها مبعدًا قيمتها الأخرى في الربط أو الدِّلالة، أمَّا المخزومي فلا يقبل أبدًا أن يكون للأداة كما يطلق عليها الكوفيون أيَّ تأثير إلا في الدّلالة العامة[1]، «وليس للأدوات في الكلام ما نسب إليها من عمل، أو تأثير فيما بعدها. كلُّ ما تؤديه هو التَّعبير عن المعاني العامة التي تطرأ على الجمل مما يقتضيه حال الخطاب ومناسبات القول»[2]. الثاني: لا يرى أن ما تخفى علامته الإعرَابيَّة من المعرَبات عند النُّحَاة معربًا، ويراه من المبنيات، «كأن يكون مختومًا بألف لازمة، نحو: الفتى، والمصطفى، وليلى وسلمى. أو يكون جاريًا مجرى القوالب الثابتة»[3]، ويبدو أن التَّمثيل بالمصنوع، أو افتراض ما تقبله القاعدة قياسًا ولا يؤيده السَّماع هو ما ينتج التعليلات الفلسفيَّة المرفوضة والبعيدة عن طبيعة اللغة، وهو ما يظهر تلك التعليلات وما يجعل المخزومي يقترح إعادة النَّظر في المشمول بالمعربات.

ولعلَّ أبرز ما اتَّضح عنده أنَّه يرفض قِيَاس العِلَّة، ويرفض حتى العلل الأولى التي وجدت في نشأة النَّحو العربي، مع أنَّه أشاد بفعل النُّحَاة المؤسسين الأولين، وأنَّه نهج «نهجًا أقرب إلى طبيعة النَّحو، متخذًا من آراء الدارسين الأولين أساسًا لدراسة النَّحو من أوّل، ومن قبل أن يتّخذ منه النُّحَاة المناطقة

(١) ينظر: مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٣٨.

(٢) السابق، ص٣٨.

(٣) السابق، ص٧٩.

أداة جدل»[1]، غير أنَّهم لم يسلموا من نقده عند التطبيق فاللُّغة لا تجري على القياس، يقول: «اللُّغة لا تجري على هذا القِيَاس، فهناك عوامل بيئيَّة واجتماعيَّة وحضاريَّة هي التي تجري اللُّغة وفق مشيئتها؛ لأَنَّ اللُّغة منها، وظاهرة من ظواهرها، وليس لهذه الأحكام الاجتماعيَّة منطق معقول، ولا إرادة واعية»[2].

فاجتماعيَّة اللُّغة هو المعوَّل عليه لدى الوصفيين لإبعاد منهجيَّة القِيَاس الذي يجريه النُّحَاة ويحملون بعض اللغة على بعضها الآخر، وهو عند مهدي المخزومي يعقدها فهمًا وحكمًا؛ لأنّه ليس من طبيعتها؛ وأنَّه «ليس من وظيفة النَّحوي الذي يريد أن يعالج نحوًا للغة من اللغات أن يفرض على المتَكلِّمين قاعدة أو يخطِّئ لهم أسلوبًا؛ لأَنَّ النَّحو دراسة وصفيَّة تطبيقيَّة، لا تتعدى ذلك بحال»[3]، ويستدل لهذا الرأي بوقوف النُّحَاة عند بعض الاستعمالات حين لا يجدون لها مسوغًا قياسيًّا، وأنَّ هذا دليلٌ على فساد عللهم، يقول: «ولذلك كان النُّحَاة الذين يمعنون في منطقة النَّحو يُرغمون على التَّسليم لحكم اللُّغة والاستعمال، حين توصد أمامهم منافذ القول. وقد تجد من يحيل ذلك إلى العرب بقوله هكذا قالت العرب، أو هكذا يقولون»[4].

وإذا عدنا إلى أصل اللُّغة الواقعيّ والاستعمالي بوصفها لُغة ذات غرض

(١) السابق، ص١٦.

(٢) السابق، ص٢٣٠.

(٣) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، ص١٩.

(٤) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢٣١.

اجتماعيّ تواصليّ فإنَّ النَّحويَّ لا يملك الحقَّ في نزع ذلك عنها، و لم يقل أحد من القدامى من علماء اللُّغة لا تلميحًا ولا تصريحًا بخلافه، بل إنَّ اللُّغة كما يتصورها سيبويه وابن جني وغيرهما ممن سبقهما في الصدر الأول هي ما يستعمله الناطقون بها، «أي إحداثهم لفظًا معيَّنًا لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب الذي يقتضي هذا المعنى وهذا اللَّفْظ. فهي ليست صوتًا ولا نظامًا من القواعد ولا معنى مجردًا من اللَّفْظ الذي لا يَدُلُّ عليه، ولا أحوالًا خطابيَّة معزولة عن كل هذه الأشياء»[1]، فاللُّغة لها ارتباطات متعدِّدة بين الأصوات والدَّوال، وحالات الإنسان، والاعتبارات الاجتماعيَّة، والنفسيَّة، وغير ذلك؛ لذا قال ابن جني: «إذا دلَّ الدَّليل فإنَّه لا يجب إيجاد النَّظير، وذلك مذهب الكتاب، فإنَّه حكى فيما جاء على فِعَلٍ "إبلا " وحدها، و لم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأَنَّ إيجاد النظير بعد قيام الدَّليل إِنَّما هو للأنس بِهِ لَا للْحَاجة إِلَيْهِ، فَأَما إِن لم يقم دَلِيل فَإِنَّك مُحتَاج إِلَى النظير»[2]، والقصد بالدَّليل الاستعمال من صاحب اللُّغة للغته فهو الاعتراف بها من صاحبها، ولا يجب أن يُطلب لها نظائرها؛ لذا يجب الفصل بين القبول والتَّفسير، يقول ابن جني: «لكن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لا بُدَّ من تقبّله كهيئته، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه، نحو: "حجَر" و"دار"، وما تقدَّم، ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس وتخف

(١) عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلمية لتطوير تدريس اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ع٣ ص١١١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١ ص١٩٨.

الكلفة في علمه على الناس، فقنَّنوه وفصَّلوه؛ إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد»[1].

وما على النُّحَاة إن حاولوا تفسير اللُّغة بما يظهر من سلوك المتَكلِّمين بها، وهذا مسلك تجريبيّ يجعل بين اللُّغة والسُّلوكيَّة المجتمعيَّة منطقيَّة عقليَّة مستنبطة من الاستقراء، وإن أعجزهم هذا ردوه إلى السَّماع مما يَدُلُّ على احترام طبيعة اللُّغة، فهم يدركون أنَّ صناعتهم تقريبيَّة، وهذا التَّصرّف لا ينفي محاولة فهم التَّصرف باللُّغة على الغالب، وهكذا فعل النُّحَاة؛ فاللُّغة حتى إن كانت ظاهرة اجتماعيَّة أو حتى كفايات لغويَّة وملكاتهم التي جُبلوا عليها، وترسّخ في الأذهان، فلا يمنع القِيَاس وخاصة قِيَاس الشَّبه، فكما كان القِيَاس في أصل تعلُّم اللُّغة فيستخدم أيضًا لفهمها، وقد دعا إليه علماء العربيّة، وأخذوا بالقِيَاس والتَّعليل، يقول ابن خلدون: «فالمتَكلِّم من العرب حين كانت ملكته اللُّغة العربيّة موجودة فيهم، يسمع كلام أهل جيله، وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفيَّة تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبيّ استعمال المفردات في معانيها، فيلقنها أولًا، ثم يسمع التَّراكيب بعدها فيلقنها كذلك. ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متَكلِّم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم»[2]، ولا

---

(١) السابق، ج٢ ص٤٤.

(٢) عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ص٧٦٥.

يخفى على المختصِّين الخبر المرويّ عن ابن جنى، يقول: «سألت يومًا أبا عبد الله محمد بن العساف العقيليّ الجوثيّ التَّميميّ -تميم جوثة- فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأدرته على الرفع فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبدًا. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك فرفع. فقلت: ألست زعمت أَنَّك لا تقول: أخوك أبدًا، فقال: أيش هذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإِعرَاب، عن ميزة وعلى بصيرة، وأَنَّه ليس استرسالًا ولا ترجيمًا»(١).

وفي التطبيق عند مهدي المخزومي يتَّضح أَنَّه لم يستطع الخلاص من التعليل ولا حتى القياس حين حاول إعادة ترتيب المفاهيم النحويَّة بحسب نظرته التجديديَّة الخالية من القياسات فكثرت الاستثناءات التي زادت الدَّرس صعوبة، بعد أنْ حذف وخلط وفرّق ما لا ينبغي في نظره أن يجتمع، وهذا مطلبٌ من مطالبه للنّحو الجديد، وقد لُوحظ عليه في التطبيق مما لم يكن هدفًا له أَنَّه بسط وزاد واستطرد خاصة في التَّقسيمات، وزيادة البسط تزيد النَّحو صعوبة؛ لأَنَّ الزيادة في التَّقسيمات ستضطره إلى الاستثناءات والردّ إلى التفسيرات العقلية التي قصد المجددون الهروب منها.

ومما توسع فيه استطراداته تقسيم الكَلِمة، ومما ضيّقه سكوته عن أشياء مهمة، مثل صيغ المدح والذم والتَّعجب، وأسماء الأفعال، وكان وأخواتها،

(١) ابن جني، الخصائص، ج١ ص٧٧.

فلم يصنِّفها؛ لذا كان عمله محطّ النقد حتى من المجددين، وأنّه لم يكتمل أو يحيط بأقسام الكلم الوظيفي، وأنَّه «كان على الدكتور المخزومي وقد قدم لنا آراءه في تقسيم الكَلِم ألا يغفل (الخالفة) وما يندرج تحت عنوانها من كَلِمات، والمعلوم أَنَّ ذكرها ورد على لسان بعض أئمة المذهب الكوفيّ الذي تأثر كثيرًا بآرائه»[1].

لقد حاول مهدي المخزومي أن يفصل بين القياسين قياس العلة وقياس الشبه، بحيث يؤيد الثاني ويرفض الأول، يقول: «وليس قِيَاس العِلَّة أصلًا من أُصول هذه الدِّراسة، ولكن القِيَاس الذي هو من طبيعة هذا الدَّرس. هو القِيَاس الذي اصطنعه نحاة لغويون كالخليل بن أحمد، والفراء، وأمثالهما. أعني القِيَاس القائم على محض الشَّبه»[2]، ولكنَّه في التطبيق ردّهما جميعًا بعد أن رفض أثر العوامل، ولا يمكن الفصل بين العامل والعلل حتى العلل الأولى، فمن ألغى العامل فسيجد نفسه مضطرًّا إلى إلغاء العلل التي عمل بها النُّحَاة المؤسسون، أو سنجد عملًا نظريًّا بُني على وصف نقديّ كما فعل ابن مضاء، أو على وصف نقديّ وآخر تطبيقيّ بعيد عن التيسير، ثم إنّه أيضًا لم يلتزم بإبعاده قِيَاس العِلَّة على أن تكون أصلًا معتمدًا في دراسته، وما صنعه من قواعد وتطبيق في هذا الكتاب لا يتقارب مع فصله بين قِيَاس العِلَّة وقِيَاس الشَّبه الذي من طبيعة هذا الدَّرس، فهو يقرّ بالوظيفة النحويّة في تغيّر العلامة

(١) فاضل مصطفى السَّاقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، قدم له: تمّام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م، ص١٣٥.

(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢٣٢.

الإعرابية، وأنَّ الاسم أساس في الجملة بأنواعها ولكن التمييز بين الجمل لا يعتمد عليه، وأنَّ مصطلح الاسم تحدّده وظيفته في الجملة، يقول: «وعلى الاسم في أغلب الاستعمالات تقوم الوظائف اللُّغوية، أو المعاني الإعرابيّة: من إسناد، وإضافة، ومن فاعليَّة، ومفعوليَّة، وغيرها»[1]، فهو لم يتخلّ عن التّعليل للإعراب لاختلاف الوظيفة، ولكنَّه تعليل غير مكتمل عنده؛ لأنّ الأسماء أنواع، ولها وظائف مختلفة في الجمل بحسب أنواعها، وقد أدرك مهدي المخزومي هذا الاتساع في الأسماء، يقول: «من أجل ذلك ينبغي أن تنال الأسماء من الدارس فضل عناية»[2]، وهو ما فعله النُّحاة من العناية بها؛ للإحاطة بجميع وظائفها في الجملة، حتى صار النَّحو في أصله تعميم قِياسات في اللُّغة، فإنَّ النُّحَاة «استنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكليَّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه»[3]، فإنَّ المستقرين لما قرّروا القياس وجدوا أَنفسهم يردون بعض الكلام إلى بعض، وحرصوا أن ينتظم المسموع مع القواعد والأنماط الكليَّة ما أمكن؛ لأنَّ «النَّحو هيكل بنيويّ كامل، ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة»[4].

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢٧.

(٢) السابق، ص٢٨.

(٣) ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر، ص٧٥٤.

(٤) تمام حسان، الأُصول "دراسة إبستيمولوجية للفكر اللُّغَويّ عند العرب، النَّحو – فقه اللغة – البلاغة"، عالم الكتب، القاهرة، ط١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م، ص١٦٦.

## المبحثُ الثَّاني: منحنيات التَّجديد وأثرها العلمي

يتضح جليًّا أَنَّ هدف تأليف كتاب "في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبيق على المنهج العلميّ الحديثِ" هو تطبيق على نظرته التجديديَّة للنَّحو العربيّ التُّراثي؛ بهدف تيسيره، وقد سبق القول بأَنَّ التَّجديد لا يقف عند حدّ زمنيّ معيّن لا يتعداه؛ فصناعة النحو شأنها شأن أي علم بشريّ مصنوع يتَّسع للتفكير اللاحق الذي يضاف إلى جهود النُّحَاة القدامى العظيمة، فالمراجعة والتطوير والتجديد مطلبٌ، والبحث النَّحويّ محتاج إلى التَّجديد الذي لا يعيبه أكثر مما ينهض به، وربَّما يُلغي أو يعيد أبوابًا بأكملها إذا أثبت الجديد قدرته على الحلول مكان السَّابق والاستغناء به عنه؛ وبالنِّسبة لجهود القدامى فإنَّنا «لسنا نشك بقيمتها العلميّة والتَّاريخيَّة، ولكن الأمر الذي لا نشك فيه أيضًا أَنَّها جهودٌ إنسانيَّة تستحق منا المراجعة والتَّطوير والوصول بها إلى آفاق أخرى»[1]، والمعوَّل عليه ألا تكونَ جهود التجديد المعاصرة مجرّد حدس لا يستند على أسسٍ معرفيَّة وفروض نظريَّة مقبولة علميًّا لم يغفل عنها القدامى، وإلا سيطويها الزَّمن، ولن تثبت لها ساق، ولن يكون لها أثرٌ يذكر.

لقد شرَع مهدي المخزومي في مؤلَّفه "في النَّحو العربي، قواعد وتطبيق" مباشرة بإبراز ملامح مبتكره النَّحويّ التَّطبيقيّ الجديد بعد مقدِّمة هي أقل من صفحتين؛ مما يشير إلى أنَّه الشَّطر الآخر لكتابه "في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه" الممهِّد لهذا العمل التطبيقيّ، فقد نقَد النَّحو العربيّ القديم ثم وجهه

(١) إبراهيم الشمسان أبو أوس، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة، الرسالة ١٨٦، ١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ، الحولية الثانية والعشرون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص٣.

الوجهة الجديدة التي رآها تلائم طبيعة الدَّرس النَّحويّ وموضُوعاته، وقد أتحفنا باتجاهٍ فكريٍّ نظريٍّ وتطبيقيٍّ مؤثرٍ أحدث صدى في الدراسات الحديثة شأنه شأن نتاج إبراهيم أنيس وتَمَّام حسان، ولعله يأتي في الوسط بينهما سواء في التنظير والتطبيق، وكذا في التسفيه والأحكام الحادّة التي أطلقها على عمل النُّحاة القدامى، فقد زعم أنَّه سيمحِّص النَّحو من أقوالٍ كثيرة حَكَم عليها بالسَّخيفة قالها البَصريون وغيرهم ممن ذهب مذهبهم، وتعصَّب لهم، وأنَّ عمله في هذا الكتاب هو «خطة ومنهج حديث لتطوير النَّحو، وتوجيهه وجهة أخرى غير وجهته التَّقليديَّة»(١)؛ لذا أفردتُ هذا المبحَث للحديث عن أبرز مُنحَنيات التَّجديد في هذه الخطة والمنهجيَّة وأثرها العلميّ:

**١ــ الأصوات:** بدأ المخزوميُّ في التَّمهيد بدراسة الصوت وبنية الكَلِمة وأقسامها، قبل أن يدخل في موضُوعات النَّحو، ورأى ضرورة البدء بها، وأولاها أهميَّة، واعتنى بدراستها دراسة وصفيَّة، ومنها أنَّه لا ينبغي افتراض أُصول لم تظهر في الكلام واقعًا؛ لذا أجاز أن تكون الأسماء مؤلَّفة من حرفين فقط(٢). وقد أحسن إذ عدَّ دراسة الأصوات في العربيّة وفي غيرها من الدِّراسات التي لها أهميَّة وجدوى على الدَّرس اللغوي، وأنَّه «يتوقف عليها فهمُ كثيرٍ من الظواهر اللُّغَويَّة»(٣)؛ لذا عُنيت الدِّراسات الحديثة بالأصوات واستغلت المعامل وما استجد من آليات لتمييزها وتفسيرها، وعن التَّجديد

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٣.

(٢) السابق، ص١٢.

(٣) السابق، ص٤.

في ذلك فيقال: إنَّ النُّحَاة القدامى لم يغفلوا دراسة الأصوات منذ الخليل بن أحمد الذي سمّاها حروفًا كما يقول المخزومي[1].

فكَلِمة "حرف" تعني في مصطلح الخليل كَلِمة "صوت" المستعملة في العصر الحاضر، يقول الخليل: «إذا سُئِلت عن كلمة وأردتَ أن تعرف موضِعها فانظُر إلى حروف الكلمة»[2]، غير أنَّهم لم يصدِّرُوا بها كتبهم، فسيبويه في كتابه الذي أمَّ به النُّحَاة تناول الأصوات في آخر الكتاب، وهي عند القدامى في آخر المنهج؛ لأَنَّ الحروف والأصوات ليست داخلة ضمن الغاية القصوى للمحافظة على اللُّغة الفصيحة والإعراب حين بدأ اللحن؛ فإنَّ مبتدأه ظهر في التَّراكيب والمخالفة في الوظائف.

ومن جهة أخرى فإنَّ الكلام لا يكون لُغة إلا إذا كان له وظيفة مفهومة، ولا يكون في أقل من كَلِمة عند النُّحَاة فبدئ بذلك لأهمّيته؛ لذا ضموا الأصوات التي لها وظيفة كلامية إلى النَّحو، وعلى وجه العموم فليست الأصوات أو الحروف الهجائيَّة بمنأى عن الأهمَّيَّة المطلقة خاصة في بنية الكلمات، وقد درس النحاة القدامى جميع الأصوات حتى المجرّد منها مما لا تختص به النَّاس دون غيرها من الحيوانات، بل والجمادات تشترك مع الإنسان في مصادر الأصوات، وقد أحسن مهدي المخزومي بقوله: «لن تكون هذه الدِّراسة —يعني دراسة الأصوات —مجدية لو اقتصر الدَّارس على دراسة

---

(١) ينظر: الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السَّامرائيّ تصحيح: أسعد الطيب، مطبعة باقري، قم، ط١، ١٤١٤هـ، المقدِّمة، ج١ ص١١.

(٢) السابق، ج١ ص١١-٤٧.

المخارج وحدها، أو معرفة الصفات وحدها، فثمرة هذه الدِّراسة هي النتائج العلميّة التي تتمخض عنها مراقبة تآلفها بعضها من بعض، وملاحظة ما ينشأ من هذا التَّآلف من ظواهر لغويَّة»[1]، فلا يعيب النُّحَاة أَنَّهم درسوها بعد أن لاحظوها في تآلف الكَلِمات والكلام، وفي قيمتها اللُّغَويَّة وفائدتها في الكلام، وما يطرأ على الأصوات من إدغام أو إعلال أو إبدال أو جهر أو همس ونحو ذلك.

ومع ذلك فإنَّ دراسة الأصوات عند اللغويين القدامى لم تكن قاصرة سواء عند الخليل أو سيبويه الذي لم يختزلها بل درسها دراسة لغويَّة فريدة، لم تنل حظها الكافي من البحث عند اللغويين واللسانيين في العصر الحديث، فقد بيّن اللُّغويون القدامى أهميَّة الأصوات الزوائد وتبعيتها للحروف، فتحدَّثوا وعلى رأسهم الخليل عن الفتحة والكسرة والضمة، وفروقها عن البناء السَّاكن الصّحيح الذي لا زيادة فيه.

ولاختصار القول في هذا الموضُوع فإنَّ عموم تناول الأصوات عند المقارنة بين عامة كتب التُّراث وعند مهدي المخزومي لا نجد في الغالب إلا اختلافًا في المنهج الشكلي، فالحروف: جعلها مهدي المخزومي تسعة وعشرين حرفًا، فالهمزة حرف والألف حرف، واحتساب الألف حرفًا خلاف المنهج الوصفي، فكيف عدَّها حرفًا مستقلًا؛ وهي لا تثبت لوحدها وليست كالواو والياء؛ فهي مطلٌ للفتحة، وعلى هذا لا تكون الألف من الحروف الهجائيَّة.

وتناول مهدي المخزومي الإدغام على سبيل المثال في التَّمهيد، والنُّحَاة

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، ص٣٦.

القدامى يجعلونه في آخر كتبهم، ففي أوضح المسالك أربعة وخمسون سطرًا عن الإدغام بسط فيها ابن هشام القول، ولم أجد عند المخزومي اختلافًا واضحًا، غير أنَّه عرّف الإدغام بذكر ماهيته، والغالب على النُّحَاة الاكتفاء بذكر شروط الإدغام مدعومة بالأمثلة، ولم يرد عند المخزومي في الإدغام أي شاهد من الفصيح من القرآن أو الشعر، ولو تصفّحنا ابن هشام لوجدنا عنده في الإدغام إحدى عشرة آية، وبيتين من الشعر(١)، وعليه فإنَّ تناول الإدغام بوصفه ظاهرة صوتيَّة لم يختلف من حيث الشكل المنهجيّ سواء أكانت الدِّراسة أولًا أم آخرًا.

**٢ــ الإعرَاب:** لقد أكّد مهدي المخزومي على أَنَّ الإعرَاب هو «بيان ما للكَلِمة في الجملة، وما للجملة في الكلام من وظيفة لغويَّة أو قيمة نحويَّة»(٢)، فهو ليس كما اشتهر عند النُّحَاة القدامى بأَنَّه: «اختلاف أواخر الكَلِم باختلاف العوامل»(٣)، غير أَنَّ النُّحَاة لم يغب عن بالهم أَنَّ المعنى ركن أساس في تعاقب الإعرَاب، وأَنَّ الوظيفة اللُّغَويَّة هي التي تسيِّر دفة الإعرَاب؛ وقد قال أبو الحسن الرمَّاني: «الإعرَاب هو موجب لتغيير في الكَلِمة على طريق المعاقبة؛ لاختلاف المعنى»(٤)، فلم يكونوا ليغفلوا الوظيفة الكلامية لأهميتها

(١) وبقية الموضُوعات في هذا كالإدغام، فالشواهد عند المخزومي لم تنل حظًا وافيًا كما نالته في كتب القدماء.

(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، ص٦٦.

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص٤٣.

(٤) عليّ بن عيسى أبو الحسن الرماني، رسالتان في اللُّغة، تحقيق: إبراهيم السَّامرائي، دار الفكر

التَّداولية، أمَّا ما يقع من انتقاض فقد تنبهوا له، وعبَّروا عنه بالقليل والنَّادر والشَّاذ، أو أَنَّه ليس بالأصل المعهود في اللُّغة الفصيحة فهو على خلاف الأصل والقِيَاس، ولو اكتفي بالوظيفة لاضطرب القِيَاس عند من اختلطت عليه لغته.

ويقرِّر مهدي المخزومي أَنَّ الإِعرَاب للأسماء؛ لأَنَّه هو الذي تتعاقب عليه الأغراض النَّحويَّة أما ما عداه فهو مبني، أي يلزم صورة واحدة في آخره، يقول: «إنَّ هذه المعاني الإِعرَابيَّة المرموز لها بالضمة والكسرة والفتحة إنَّما تكون في الأسماء وحدها»[1]، ويجعل عموم الأسماء المبنيَّة عند النُّحَاة كنايات وليست داخلة في الإِعرَاب، فلا تتعاقب الوظائف اللُّغَويَّة عليها، فالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط كلّها لا تأثير لها في العمل الذي أشغل النُّحَاة عن أهميتها المتنوعة في الكلام ووظائفها حسب رأيه، وهي «تتجمع في مجموعات، ويندرج في كلِّ مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة مشتركة»[2]، و لم يزد على ما سبقه إليه النُّحَاة فيها من هذا التَّجميع أو الفوائد، غير أَنَّه اعتذر لنفسه بقوله: «ولأهميتها في الكلام نعرض هنا لتصنيفها وبيان وظائفها، بقدر ما تسمح به ظروف هذا العمل»[3].

---

للنشر والتَّوزيع، عمان، ١٩٨٤م، ص٦٩.

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٧٨.

(٢) السابق، ص٤٧.

(٣) السابق، ص٤٦.

المهم أَنَّ الإِعرَاب عنده للأسماء مطلقًا والبناء للأفعال والكنايات والأدوات، ثم يستثني بأَنَّه «لا يعني هذا أن يكون الاسم معربًا أبدًا، أي متغير الآخر أبدًا، فالاستعمالات تشهد أبنية من الأسماء تلازم حالة واحدة، وتنهج السَّبيل التي تنهجها المبنيات»[1]، ولذلك بدأ يعدِّد المبنيات من الأسماء فعاد إلى ما هرب منه، خاصة وأَنَّ ذلك ينتقض عليه بالأفعال المضارعة؛ فلا يوافَق على إطلاقه بأنَّ النُّحَاة قالوا بالعامل وتعليلات عقليَّة أفسدت النَّحو كما يزعم، ثمَّ يلجأ هو أيضًا للتَّعليلات الكثيرة التي تبعد به عن الاكتفاء بالوظيفة والاعتماد عليها[2]؛ يقول في تعليل الممنوع من الصرف: «ولا يخفض بالكسرة على الأصل؛ لئلا يشتبه بالمضاف إلى ياء المتَكلِّم إذا حذفت ياؤه تخفيفًا»[3]، فهل هذا إلا تعليلٌ محض! لذلك أطال في الكنايات إطالة ملحوظة، تختلف عن الفعل والاسم والأداة، بل وكرّر كلامه عن الإِعرَاب وتعريفاته في أماكن متفرقة من الكتاب، ويعيد التَّعريفات والتَّقسيمات بطريقة تكاد تتماثل[4].

**٣ــ الجملة:** استند المخزومي إلى النّظر الحديث الذي يراه جديرًا بالدَّرس، فالجملة في الدِّراسات التَّجديديَّة هي الإسناد[5]، ولها أهميَّه كبيرة فهي موضُوع الدَّرس النَّحويّ الحديث، لكونها «الصورة اللَّفْظيَّة للفكرة، وهي

(١) السابق، ص٢٨، وينظر: ص٧٩.

(٢) السابق، ص٢٥، وفي حديثه حول الفعل الذي على يفعل، وما على مثاله.

(٣) السابق، ص٧٧.

(٤) ينظر السابق: ص٢٨ ،٦٦، ٧٩.

(٥) السابق، ص٨٣.

نقل ما في ذهن المتَكلِّم من أفكار إلى ذهن السَّامع»[1]، وليست المركبات الجزيئيَّة تؤلف جملًا فحسب ففي الكلام ما ليس بجملة؛ لأنَّه خالٍ من الإفادة التَّامة، والتَّركيبات الإضافيَّة التي تستقلُّ بنفسها وهي «ارتباط بعض الأجزاء ببعض، على نحو يوثِّق الصِّلة بينهما، ويجعل منها مركَّبًا موصول الأجزاء»[2].

ويتفق مهدي المخزومي مع النُّحَاة القدامى بالنَّظر إلى الأساس الذي يقوم عليه تقسيم الجملة من مسند ومسند إليه[3]، فلم يتخلَّ المخزومي عن النّظر التُّراثيّ للغة كما فعل كثيرٌ من اللسانين بعده ممن أخذوا بالمناهج اللسانيَّة الحديثة، مما يجعل المخزومي نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى، يقول عز الدين المجدوب: إنَّ «مهدي المخزومي يمثِّل نهاية مرحلة تاريخيَّة، إذ تبدأ بعده مرحلة أخرى يغدو فيها انتساب اللغويين إلى اللسانيات صريحًا لا ضمنيًّا»[4].

لقد خالف مهدي المخزومي النُّحَاة في أنَّ الذي يحدد نوع الجملة هو المسند، و«أنَّ أهميَّة الخبر أو الحديث إنَّما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة»[5]، فهو يعتمد على قيمة الجملة في تيسير النَّحو، وضمِّ أبواب نحويَّة إلى أخرى، أو تفريق ما اعتاده النُّحَاة في باب واحد؛ بناء على أهميَّة الإسناد في تشكيل العلامة الإعرَابيَّة وليس العامل، فنفى القول بالحذف والتَّقديرات، وعاب على النُّحَاة القدامى نظرتهم اللَّفْظيَّة

(١) السابق، ص٨٤.

(٢) السابق، ص٨٣.

(٣) السابق، ص٨٤.

(٤) عز الدين مجدوب، المنوال النَّحويّ العربي، ص٢٨.

(٥) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٨٦.

المحضة في تقسيم الجملة إلى اسميَّة وفعليَّة، وذكر أَنَّ النُّحَاة تخلصوا مما يواجههم من مشكلات جراء هذا التَّقسيم، فهم «راحوا يتمحَّلون ويتكلفون التَّأويلات والتَّقديرات»[1].

ويرى – كما يرى الكوفيون والأخفش[2] – أَنَّ الفاعل يجوز أن يتقدَّم على الفعل، فالجملة الفعليَّة عنده هي «التي يكون فيها المسند دالًّا على التَّغيُّر والتَّجدُّد، أو بعبارة أخرى هي التي يكون فيها المسند فعلًا»[3]، وقد رد المبرِّد على هذه الدَّعوى بأمور منها: أَنَّ الفعل لا يرفع فاعلين الاسم وضميره، وأَنَّه يدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضَّمير على حاله، في مثل عبدالله هل قام؟ فينفصل الفعل بفاصل الاستفهام الذي لا يعمل ما بعده فيما قبله. وإذا قيل: ذهب أخواك، وُحِّد الفعل، ولا تقول: أخواك ذهبَ[4]، حتى إنْ لم يسلِّم المخزوميّ بهذه الاعتراضات، فلم يبتعد كثيرًا عن تقسيم النُّحَاة للجملة، وعلى من أراد أن يفهمها عنده عليه أن يفهمها أولا عند القدامى، فهو فهم هذه الظاهرة باعتماده على فهم النُّحَاة لها، و لم يبعد عنهم مع أَنَّهم متمحِّلون في نظره، وأَنَّهم كانوا يجهلون طبيعة ما يدرسون.

٤ــ **المصطلحات:** رفض مهدي المخزومي مصطلحات ومفاهيم كثيرة

---

(١) السابق، ص٨٥

(٢) عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريّ المصريّ جمال الدين، مغني اللبيب، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م، ص٧٥٧.

(٣) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٨٦.

(٤) محمد بن يزيد، أبو العباس، المعروف بالمبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ج٤ ص١٢٨.

أخذ بها النُّحَاة من عهد الخليل وسيبويه شأنه شأن كثير من المجددين وعلى رأسهم الأستاذ إبراهيم مصطفى؛ ومع هذا فإنَّ المخزوميّ اتخذ من آراء الدَّارسين الأولين أساسًا لدراسته النَّحو قبل التَّأثر بالمنطق والجدل[1]، وأراد أن يأتي بنحو خالص تنضبط به المفاهيم وأقسام الكلام وأحكامها من داخل اللُّغة، ولا يمليه تحكيم العقل المبنيّ على الوهم[2]. وحاول أن يبتعد بأفكاره عن العقليات الموغلة التي عابها على النُّحَاة القدماء في تفسيراتهم وتمحُّلاتهم وتخبُّطاتهم وجهلهم موضُوع دراستهم التي أبعدتهم عن طبيعة الدَّرس النَّحويّ المفروضة، ويؤكِّد مهدي المخزوميّ أَنَّ تيسير النَّحو على المتعلمين يستوجب أن تُعرض الموضُوعات النَّحويَّة عرضًا جديدًا يقرّب اللُّغة من واقعها بين أهلها الجدد، و«ييسِّر للناشئة أخذها واستيعابها وتمثُّلها»[3]، فاللُّغة أكبر من كونها ضبطًا لأواخر الكَلِمات؛ فيتحقق الغرض من الدِّراسات اللُّغَويَّة بصفة عامة سواء في الدِّراسة الصوتيَّة، أو الدِّراسة الصرفيَّة، أو الدِّراسة المعجميَّة، أو الدِّراسة النَّحويَّة، من أجل الوصول قواعد تطبِيقيَّة ميسَّرة وخالية من التعقيد.

وارتضى المخزوميّ تقسيم النَّحويين القدامى إلى كوفيين وبصريين وتمسَّك به، ومال إلى ما يراه منهجًا كوفيًّا؛ فهو أقرب في نظره إلى التَّفسيرات اللُّغَويَّة الواقعيَّة بخلاف تفسيرات البَصرِيّين الذين يميلون إلى التَّعقيد والتَّعسف؛ وأخذ بالمصطلحات الكوفيَّة التي يراها كذلك بدلالاتها العلميّة، فاستعمل (الأداة)

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص١٦.

(٢) السابق، ص٤٦.

(٣) السابق، ص١٥.

بدلًا من الحرف، و(الخفض) بدل (الجر)، و(الفعل الدَّائم) بدلًا من (اسم الفاعل)، ورأى ذلك من أهم الاستدراكات على النُّحَاة البَصرِيّين، فهو إذن تجديد يراه يتخطى الشكل إلى العمق اللُّغويّ، وهو كما يلي:

**٤-١ــ الأداة:** هي بمفهومها العام اللُّغويّ البحت ما يُعين ذا الحرفة على حرفته، «وَلِكُلِّ ذِي حِرْفة أَدَاةٌ: وَهِيَ آلَتُه الَّتِي تُقيم حِرْفَتَهُ»[(١)]، ولأَنَّ ما تعمل به الأداة في التَّحليل اللُّغويّ معنى غير حسيّ فستكون الأداة بطبيعتها غير حسيَّة أيضًا، وتُعد الأداة إحدى الروابط اللَّفْظيَّة أو غير اللَّفْظيَّة التي يحتاج إليها التَّعبير، «وتتألف من هذه الأدوات طوائف، تشترك كلّ طائفة منها في معنى خاص تؤديه»[(٢)]، وقد اختار مهدي المخزوميّ مصطلح الأداة بدل الحرف؛ لأَنَّ الأدوات لها معانٍ في الجمل وإذا نزعت من الجمل وانفردت فقدَت هذا المعنى، وهذا بخلاف الأسماء والأفعال، يقول: «ولا تدل على معانيها إلا في الجملة»[(٣)].

إنَّ الأدوات لا تختصّ بلغة دون أخرى، فهي موجودة في جميع اللغات، كما أَنَّها لا تختص وظيفتها بقسم من أقسام الكَلمة؛ وهي عوارض في الجملة، و«لا تكون هذه الأداة أحد عناصر البنية الأساسيَّة للجملة الاسميَّة أو الفعليَّة؛ لكن هناك كثير من الأسماء التي تقوم بوظيفة الأداة، وهي في نفس الوقت

---

(١) محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ، لسان العرب، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٣ه، ١٩٩٣م، ص١٤ ص٢٥.

(٢) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقدٌ وتوجيه، ص٢٣٠-٢٣١.

(٣) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص ٣٧.

تمثل عنصراً من عناصر مكوِّنات الجملة، ويمكن لذلك تسميتها بالأدوات الاسميَّة، كما أَنَّ هناك بعض الأدوات التي تأتي على صيغة الفعل، وتتصرف تصرفه، ويمكن تسميتها بالأدوات الفعليَّة، وقد يكون بناء الجملة خاليًا من الأداة تمامًا»[1].

وربما جمع اللُّغويون والنَّحويون بين الحرف والأداة، في كتبهم، أي: أَنَّهم يعبرون عن الأداة بمعنى الحرف بالنَّظر اللغوي؛ فهي تجيء على هذا كثيراً فتداخلها معه من باب التَّرادف غير المقصود كما يقال عن الكلام بأَنَّه لفظ، فهذا الخليل بن أحمد يقول: «وكلّ حرفِ أداةٍ إذا جعلتَ فيه ألفًا ولامًا صار اسمًا فقُوِّيَ وثُقِّل»[2]، فالأداة عنده غير الحرف؛ لأَنَّه هنا يقصد بالأداة معناها اللغوي، وسيبويه في الكتاب جمعهما أيضًا معًا، يقول: «وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر» [3]، فالأداة تعني عنده الوظيفة التي تكشف المعنى؛ فهي تستخدم للربط بين أجزاء الكلام؛ لذا صارت حروف الجر حروفَ معانٍ لها دلالتها في السِّياق وتأثيرها في الشَّكل والإعرَاب.

أمَّا أقسام الكَلِمة عند سيبويه التي تلقاها النُّحَاة بالقبول فهي ثلاثة لا غير: اسم، وفعل، وحرف[4]، ولم يذكر الأداة، وهذا المفهوم للأداة في مفهومها اللُّغويّ الوظيفيّ استمر عليه النُّحَاة ممن تلا سيبويه، فلم يرد عنهم خلافُه،

(١) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٣ م، ص٣١٩.

(٢) الخليل بن أحمد، العين، ج٣ ص٣٥٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣ ص٤٩٦.

(٤) السابق، ج١ ص١٢.

فهذا الفرَّاء الكوفيّ لا نجد عنده أَنَّه استعمل لفظ الأداة في شيءٍ محدّد من أنواع الكَلِمة، فقد ذكر «أَنَّ العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إِذَا اختلف لفظهما فمن الأَسماء قول الشَّاعر:

مِنَ النَّفَرِ اللائِي الَّذِينَ إِذَا هُمُ * يَهابُ اللِّئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقَعُوا[1]

فجمع بين اللائي والذين، وأحدهما مجزئ من الآخر. وأمَّا في الأدوات فقوله:

ما إِنْ رَأَيتُ وَلا سَمِعتُ بِهِ * كَاليَومِ طالي أَينُقٍ جُربِ[2]

فجمع بين "ما" وبين "إِنْ" وهما جحدان أحدهما يجزي من الآخر»[3]،

---

(١) ورد هذا البيت في البيان والتبيين غير منسوب، وبرواية مختلفة:

من النفر البيض الذين إذا انتموا * وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

ينظر: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ، ج١ ص٣١٣.

وورد منسوبًا لأبي الربيس الثعلبي في شعر له في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، برواية البيان والتبيين نفسها. ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ج٦ ص٨٤.

(٢) ينظر: علي بن الحسين، أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، تحقيق: لجنة من الأدباء بإشراف عبدالستار أحمد فرج، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٩٩٠م، ج٣ ص٧٣. وهو من شواهد المغني، وفيه "بمثله" بدل "به" و"هانئ" بدل طالي". وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص٨٩٠. وهو لدريد بن دريد بن الصمة، ديوانه، تحقيق: د.عمر عبدالرسول، دار المعارف، ١٩٨٥م، ص٣٤.

(٣) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر، ط١، ج٣

فهو جمعٌ بين شيئين متشابهين وليس بين نوعين متباينين، ويقول المبِّرد: «اعْلَم أَنَّ للقَسم أدوات توصل الحلف إِلى الْمقسم بِهِ»[1]، والمبرد لا يريد هو أيضًا ما تعنيه هذه اللَّفْظة عند المناطقة؛ لأَنَّ قصده لا يزيد على معناها اللغوي، ويتضح قصده أكثر في مثل قوله: «اعْلَم أَنَّ الْأَفْعَال أدوات للأسماء تعْمل فِيهَا كَمَا تعْمل فِيهَا الْحُرُوف الناصبة والجارة وَإِن كَانَت الْأَفْعَال أقوى فِي ذَلِك»[2]، فالأفعال أدوات تؤثر في الأسماء والعكس.

وقد عبَّر الكوفيين بالأداة بدل الحرف في تقسيم الكَلِمة، ولاحظوا «كما لاحظ البَصرِيّون أَنَّ الكَلِمة ثلاثة أنواع: اسم، وفعل وأداة»[3] وما هذا إلا لأَنَّ المصطلحات لم تزل في طور النشأة، وإلا فالمقصود بالأداة في التَّقسيم هو الحرف، وربَّما راعوا معناها اللغوي، يقول ابن جني: «ومن هذا سمى أهل العربيّة أدوات المعاني حروفًا، نحو من، وفي، وقد، وهل، وبل، وذلك لأَنَّها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له»[4]، ثمَّ إنَّ قصد اللغويين العرب بالحرفيَّة غير التي عناها المناطقة في التقسيم، وقولهم عن المفرد هو ما «صلح لأن يخبر به، فإن دلَّ بهيئته على

---

ص٨٥.

(١) المبرد، المقتضب، ج٢ ص٣١٨.

(٢) السابق، ج٤، ص٨٠.

(٣) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٢٣٧.

(٤) عثمان بن جنّي أبو الفَتح، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ج١ ص٢٩.

زمان كان فعلًا وإلا كان اسمًا وإن لم يصلح كان أداة»[1]، عليه فإنَّ الحرف غير الأداة؛ لأَنَّ الحرف عند النُّحَاة قسمٌ مستقل بذاته لا يتداخل مع الأقسام الأخرى للكَلِمة، يقول عبده الراجحيّ وهو محقٌ في هذا خاصة في إعراب الكلمة: «يخطئ بعض الدَّارسين حين يستعمل في دراسة النَّحو كَلِمة "أداة"، فيقول: أداة استفهام أو أداة نفي أو أداة شرط، وذلك كلّه خطأ؛ لأَنَّ الكَلِمة العربيّة -كما حدَّدها النُّحَاة- ليس فيها أداة، وإِنَّما هي اسم أو فعل أو حرف ليس غير»[2].

وحين يفضِّل مهدي المخزوميّ مصطلح الأداة فهو بعيدٌ عن النَّظر المنطقي العقلي؛ لأَنَّه وصفيٌّ، والوصفيون لا يؤمنون بأيّ صلة منطقيّة مرتبطة باللُّغة، وهو يريد أن يتوسع بلفظ الأداة لتشمل ألفاظًا أخرى من خارج الحروف فحسب؛ لذا رأى أَنَّ الأجدر أن تقسّم الكَلِمة إلى أربعة أقسام بدلًا من ثلاثة مما جرى عليه عرف النُّحَاة قديمًا وحديثًا، وهي: الفعل، الاسم، الأداة، الكنايات[3]، فلا يقبل القسمة الثلاثيَّة ولا يسلّم بتفصيلها، ويرى أَنَّها نظرةٌ منطقيَّة وليست لغويَّة، يقول: «كل ذلك لأَنَّهم لم ينهجوا في دراستهم للنحو منهجا لغويًا، و لم يدركوا أَنَّ الأحكام النَّحويَّة لا تستنبط من خارج الدَّرس النَّحوي، ولكنها تستنبط من الدَّرس النَّحويّ نفسه، ومن الاستعمالات التي

---

(١) محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجى، الجمل في المنطق، تحقيق: سعد عراب، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٧٦م، ص٣.

(٢) عبده الراجحي، التَّطبِيق النَّحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص١٥.

(٣) ينظر: مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد، ص٤٦.

توجه النَّحو توجيهًا لغويًا لا ينبني على منطق العقل»[1]، أي: أنَّ هذا التقسيم الثلاثي جاء نتيجة لتأثر النحو بالمنطق من أنَّ أجزاء الكلام ثلاثة، مما جعل اللُّغويين القدامى يخضعون اللغة لأحكام فلسفيّة لا لغويّة، وسبق أَنَّ مهدي المخزوميّ لم ينفرد بهذه الآراء ومنها أقسام الكَلِمة التي كانت موضة عصره من أساتذته ومن أقرانه، فإنَّ إبراهيم أنيس وتمَّام حسَّان ناهضا كذلك تقسيم الكَلِمة لدى النُّحَاة، وأَنَّه نتيجة لم تبن على تعليل من النُّحَاة، «وإنما جابهونا بنتيجة هذا التّقسم إلى اسم، وفعل، وحرف»[2]، وهو ما أخل بوصف اللغة، وإبراهيم أنيس مثلًا يرى أنَّ اللغة نظام متطور حتى يستقر في الأذهان، فنظام اللغة العربية يوصف في «الصورة التي استقر عليها في لغتنا العربية، وقت نزول القرآن الكريم»[3]، وهو ما جعل النحاة في نظره يقصِّرون في تفسير معاني جميع الأدوات، «لعنايتهم بعملها الإعرابي فقط»[4]؛ مما جعل المنتمين المعاصرين للتجديد النحوي يجدِّدن التَّقسيم ويجعلونه مؤسسًّا بأسس مقنعة لديهم ينبني عليها تقسيم الكَلِمات.

**٤-٢ــ الخفض:** تعددت أسماء هذا المصطلح لحروف الجرّ في كتب النُّحَاة القدامى فأطلقوا عليها عدة أسماء، منها: حروف الجر، والخفض، والإضَافَة، والصِّفات، وسماها إمام النُّحَاة سيبويه «حروف الجر»[5]، وغلب

(١) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقدٌ وتوجيه، ص ١٥.

(٢) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م، ص١٩٦.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م، ص٢٨١.

(٤) السابق، ص١٦٩.

(٥) في مواضع كثيرة، ينظر: سيبويه، الكتاب، ج٢ ص٣٨٣، ج٣ ص٧٩، ١٤٧، ١٥٤.

عليها هذا الاسم عنده، واشتهر لدى الباحثين أَنَّ التَّعبير بالجر هو مما اختص به البَصرِيّون، أما الكوفيون فيقولون: الخفض؛ لأَنَّ هذا التَّعبير شائع فيهم، يقول ابن يعيش: «والجرُّ من عبارات البَصرِيّين، والخَفْضُ من عبارات الكوفيين»[1]، وأيضًا «حروف الصفات»[2]، وحروف الجر هي «ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه»[3]، و«هي صلات للأفعال إلى مفعوليها»[4].

وتمرُّ هذه المصطلحات على كثير من النَّحويين القدامى دون أن تتعدّى الاختلاف اللَّفْظي، فالمصطلح يبقى علامة فارقة تميّزه عن غيره لأي ملابسة فيه، ولا فرق بينها حين يكون الأمر كذلك، ويبقى أحدها غالبًا في إحدى المدارس، وهذا الذي ينبغي أن يفهم، يقول الزَّجاجي: «وأما الجر فإنما سُمي بذلك لأَنَّ معنى الجر الإضَافَة؛ وذلك أَنَّ الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد. وكذلك المال لعبد الله. وهذا غلام زيد. هذا مذهب البَصرِيّين وتفسيرهم. ومن سماه منهم (و) من الكوفيين خفضًا، فإنَّهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب فقالوا

---

(١) يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ج٢ ص١٢٣.

(٢) أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة،١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص٤٣١.

(٣) عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي جمال الدين ابن الحاجب، الكافية في علم النَّحو، تحقيق: د.صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.» (ص٥١):

(٤) الزجاجي، الإيضاح في علل النَّحو، ص١٠٨.

لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله إلى إحدى الجهتين»[1]، فصار هذا أنسب لدى كثير من الدَّارسين للنَّحو المعاصرين فيعمقون هذا التفسير لوصفيته، فهو أقرب إلى طبيعة اللُّغة كما يرون، ومنهم مهدي المخزوميّ وهو ممن يولي المصطلحات وتفسيرها لدى الكوفيين أهميَّة خاصّة فقد اختار مصطلح الخفض على ما عداه.

**٤-٣ــ الفعل الدَّائم:** وهو المعروف عند النُّحَاة باسم الفاعل، وسمَّاه بعض أئمَّة الكوفة "الدَّائم" يقول: «ولا تجيء عسى إلا مع مستقبل، ولا تجيء مع ماض ولا دائم ولا صفة»[2] وقوله: «إذا أردت أن تحوّل الماضي إلى الدَّائم، فأعمله في الذي قبلًا؛ فإنَّه الأصل»[3]، وعدل مهدي المخزومي عن تسمية البَصرِيّين لهذا النوع من الأسماء لينقله إلى الأفعال وأَنَّ ذلك هو ما عليه الكوفيون، يقول: «إنَّ تسمية اسم الفاعل فعلٌ دائمٌ مذهبٌ كوفيٌّ»[4]، وقد نوقش هذا الاختلاف في الرأيين، ففي مجالس الزَّجاجي: «قال ثعلب: كلَّمتُ ذات يوم محمدَ بن يزيد البَصرِيّ فقال: كان الفرَّاء يناقض، يقول قائم فعل، وهو اسمٌ لدخول التَّنوين عليه. فإذا كان فعلًا لم يكن اسمًا، وإن كان اسمًا فلًا ينبغي أن تسميه فعلا. فقلت: الفراء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء؛ لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل؛

---

(١) السابق، ص٩٣.

(٢) أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م، ج٢ ص٣٩٥.

(٣) السابق، ج١ ص٩٧.

(٤) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص٢٤٠.

لأنَّه ينصب، فيقال: قائم قيامًا، وضاربٌ زيدًا، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلًا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسمًا. فأنت لِم نصبتَ به وهو عندك اسم؟ فقال: لمضارعته يفعلُ. فعارضته بقول العرب: جاءني آكلٌ طعامَك، ولقيت آخذًا حقَّك، وقلت له: قد نصبوا بآكل وآخذ»[1].

ولعل ابن يعيش هو أفصح من وضّح هذا اللبس بقوله:« اعلم أنّ اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، هو الجاري مجرى الفعل في اللَّفْظ والمعنى، أمّا اللَّفْظ؛ فلأَنَّه جارٍ عليه في حركاته وسكناته ويطّرد فيه، وذلك نحو: ضارِب، ومُكرِم، ومنطلق، ومستخرج، ومُدحرِج، كلُّه جارٍ على فعلِه الذي هو: يضرِبُ، ويُكرِمُ، وينطلقُ، ويستخرجُ، ويُدحرِج، فإذا أُريد به ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال، صار مثله من جهة اللَّفْظ والمعنى، فجرى مجراه وحمل عليه في العمل»[2]، وهو واضح من أَنَّ جريان الاسم على الفعل المضارع إنَّما هو في اللَّفْظ، يقول ابن مالك عنه: «ما صيغ من مصدر موازنًا للمضارع ليَدُلَّ على فاعله، غير صالح للإضافَةَ إليه»[3]. بل حتى سيبويه نبّه إلى هذه الصلة بتسميته لهذا الباب، وإن لم تكن بالوضوح نفسه، بعد أن نمت مدارسة المسائل النَّحويَّة مع مرور الزمن، يقول: «باب اسم الفاعل

(١) عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص٢٦٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤ ص٨٤.

(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي معوّض وعادل عبد الموجود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ج١ ص٤٥٩.

الذي جرى مجرى الفعل المضارع»[1]، فحين يعرّف بأَنَّه ما يَدُلُّ على الحدث وفاعله فإنَّما هذا لإخراج الفعل؛ «لأَنَّه يَدُلُّ على الحدث والزمان بالوضع، لا على الفاعل، وإن دلّ عليه بالالتزام »[2].

**٤-٤ــ الكنايات:** الكناية من الكنّ، وهو السَّتر، وكنَّ الشيءُ، أي: استتر وخفي، ومنه كنية الشّخص لتستره بها، وفي لسان العرب: «وفي حديثِ بعضِهم: رأيت عِلجًا يوم القادسيَّة وقد [تَكَنَّى] وتَحَجَّى أَي: تستَّر»[3]، «واستعمل سيبويه الكِناية في علامة المضمر»[4]، وهي بهذا الاستعمار كثيرة الاستعمال، يقول ابن فارس: «الاسم يكون ظاهرًا مثل: "زيد. وعمرْو". ويكون مَكْنيًّا وبعض النَّحويين يسميه مضمَرًا، وذلك مثل "هو، وهي، وهما، وهنَّ". وزعم بعضُ أهل العربيّة أَنَّ أوَّل أحوال الاسم الكناية، ثم يكون ظاهرًا. قال: وذلك أَنَّ أوّل حال المتكلِّم أن يخبر عن نفسه ومخاطَبِه فيقول: "أنا. وأنت" وهذان لا ظاهر لهما. وسائر الأسماء تظهر مرة ويكنى عنها مرة»[5]، وهو نظر لغوي، فالكناية بهذا النظر اللُّغويّ تلفَّظ بها

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١ ص١٦٤.

(٢) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م، ج٢ ص٦٥.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ج١٥ ص٢٣٣.

(٤) عليّ بن إسماعيل أبو الحسن المعروف بابن سِيدَه المُرسيّ، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـــ/ ٢٠٠٠م، ج٧ ص١١٢.

(٥) أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، سنة النشر: ١٤١٤ه — ١٩٩٣م، ص٢٠١

النُّحَاة دون أن يكون لها اصطلاح يميزها عن أقسام الكلِم.

ومن أمثلة هذا الاستعمال عند سيبويه «قالوا: يا فُلةُ: وهذا الاسم اختُصّ به النِّداء، وإنَّما بُني على حرفين لأَنَّ النِّداء موضعُ تخفيف، ولم يجز في غير النِّداء لأَنَّه جُعل اسمًا لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو يا هَناه»[1]، وعند المبرد «فَأَما ذيت وذيت، وذية فإِنَّما هي كنايات عَن الخَبَر؛ كما يكنى عن الِاسْم المعروف بفلان، وعن العدَد بأن يَقُول: كَذَا وَكَذَا»[2]، وكلّما مرّ لفظها عند النُّحَاة القدامى فهي لا تتعدى هذا الاستعمال اللُّغويّ الصرف؛ فهي في غالب الاستعمال تدلُّ على «كلّ لفظ مجمل يعبّر به عن مفصّل، ويكون إجماله إمّا لنسيانه أو لقصد إبهامه على السَّامعين، بحيث لا يعلم معناه إلّا من يعرف ذلك التَّفصيل»[3].

وقد استمرّ استعمالها على شاكلته عند اللغويين إلى أن غدت عند المجدّدين المعاصرين قسمًا مستقلًا من أقسام الكَلِم، ومنهم مهدي المخزوميّ فهم يرون أَنَّ الكنايات لا تنتمي إلى الأقسام الأخرى للكَلِمة، وجعلوها قسمًا رابعًا تضم طوائف كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة[4]، ويقول مهدي المخزوميّ مرسخًا نظرته: «الكنايات أو الإشارات في العربيّة

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢ ص٢٤٨.

(٢) المبرد، المقتضب، ج٣ ص١٨٣.

(٣) إسماعيل بن علي الأيوبيّ الشهير بصاحب حماة، الكناش في فني النَّحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م، ج١ ص٢٨١.

(٤) ينظر: مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، قواعِد وتطبِيق، ص٢١-٦٣.

طوائف، تتميز كل طائفة منها بطريقة خاصة وباستعمال خاص»[1]، ويقول أيضًا: «الكنايات في العربيّة تتجمع في مجموعات، ويندرج في كل مجموعة منها ألفاظ تؤدي وظيفة معينة مشتركة»[2].

وعلى هذا التقسيم الرُّباعيّ عدة ملحوظات لعلَّ أبرزها أَنَّه لم يُبنَ على أسس مكشوفة واضحة ومعلومة، و لم تبيَّن العلامات الواضحة التي تفصل الكنايات بهذه النظرة عن بقية الأقسام كما هو الحال مع العلامات الفارقة بين الأسماء أو الأفعال عن بقيَّة الأقسام، وفي الجملة فإنَّ نقد المصطلحات عند مهدي المخزوميّ هو الآخر انطلق من قاعدة كُليَّة هي أَنَّ النَّحويّ ليس له أن يفلسف أو يبني على حكم من أحكام العقل، وإّلا وقع في فخّ التَّحليلات والتَّعليلات العقليَّة النَّحويَّة القديمة التي تجهل طبيعة الموضُوعات النَّحويَّة، فإنَّ «كل هذا ـــ فيما أظن ـــ إِنَّما نتج عن جهل القوم بموضُوع دراستهم، وبما كان يجب أن يسلكوه من نهج يلائم طبيعة موضُوعها»[3].

فهو على سبيل المثال يعيب على النُّحَاة لجوءهم إلى الزَّمان في تقسيم الفعل، يقول: «فالنُّحَاة إذن كانوا قد بنوا تقسيمهم الفعل واختلاف صيغه على أقسام الزمان وخصوا كل صيغة بزمان معين، فإذا حاولوا تطبِيق صيغ الفعل على أقسام الزمان واجهتم أمثلة لا تقع تحت حصر تستعصي على التَّطبِيق، فاضطروا إلى التَّأويل والاعتذار عن هذا الاستعمال أو ذاك بإجابات

(١) السابق، ص٤٦.

(٢) السابق، ص٤٧.

(٣) مهدي المخزومي، في النَّحو العربي، نقد وتوجيه، ص٢٩.

تنطوي إلى كثير من التَّمحل والتَّكلف والتَّوجيه البعيد عن طبيعة اللُّغة»[1]، وقد نوقش في ذلك و«أَنَّ تسمية الكوفيين هذه المادة بالفعل الدَّائم واتباع الدكتور المخزوميّ لهم في اعتبارها فعلا – لم تكن ناتجة عن تقدير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكَلِم على واقع لغويّ وصفي دقيق يعتمد الظواهر الشكليَّة –وأهمها العلامات– أساسا لتمييز الفعل من غيره»[2].

(١) السابق، ص١٤٤.

(٢) فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص١٣٣

## خَاتِمَة

وبعد أن يسَّر الله هذا البحث، فقد تبيَّن فيه أَنَّ ما قدمه الدكتور مهدي المخزومي يعُّد محاولة لا يمكن أن يستهان بها، فهي لا شك مفيدة بجملتها، ولو لم يكن من قيمتها إلا أَنَّها ارتأت تطبيقًا بثَّ تنظيره لنا في كتابه السَّابق "في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه" الذي يعد بمثابة القسم الأول لهذا الكتاب. وقد أحسن حين صنع هذا التطبيق حتى لا يقال: إنَّه لم يقدِّم تطبيقًا عمليًا لتنظيره. وسأذكر أبرز نتائج هذا البحث مختصرة كما يلي:

– هذا التَّطبِيق لم يكشف لنا بوضوح مدى القدرة العلميّة التي تفي بمتطلباتها، ومن أهمها الجدوى التي تمكِّن من التَّطبِيق الذي يجلب التيسير، وتخلّص النَّحو العربيّ مما وَصموه به من الغموض والمعياريَّة المنطقيَّة التي جلبها العامل.

– أنَّ مهدي المخزومي اتكأ في تيسيره للنحو على مسائل كثيرة كانت موجودة أصلاً في النَّحو العربي التراثي، مع ما ناالهم منه من تهجّم واتهام بسبب منهجهم البعيد عن طبيعة اللغة.

– أنَّه انتصر لقضايا لغويَّة كثيرة موجودة أصلًا في ثنايا التَّفكير النَّحوي التُّراثي وخاصّة عند الكوفيين، مع أنَّ نحاة الكوفة أخذوه من البصريين، فهم لم يأتوا بنحو جديد.

– أنَّ ظاهر دعوات التَّجدِيد التي منها محاولة الدكتور مهدي المخزوميّ فشلت إلى الآن فيما تطمح إليه، رغم ادعائها التَّيسير والإصلاح على المستوى النَّظريّ أو التَّطبِيقيّ العلميّ أو التَّعليميّ.

– استطاعت الصّناعة النحوية في نظرية العامل أن تجيب عن الأسئلة المشكِلة التي تنتظم بها القواعد، بخلاف النّظريات الحديثة التي لم تسطع أن تأتي بأمثلة واضحة ومكتملة، ونظريّة مستقرة تخلِّص النَّحو من التَّعقيد المزعوم؛ مما جعل نحو سيبويه وابن مالك ثابتًا وباقيًا، وصالحًا للعلم والتعليم.

– لم تستطع محاولات التَّجديد على كثرة المتحمسين لها من اللغويين المعاصرين أن تزيح النّحو التراثي عن الساحة العلمية، فما زالت القناعة به باقية، وما زال العلماء يستعينون به على فهم اللغة والكلام وإدراك أسرارهما، وتجنب اللحن في الكلام المنطوق والمكتوب.

– ظلَّ نحو الخليل وسيبويه إلى اليوم متماسكًا فمن أراده فليقبله في أُصوله ومنهجه كما هو، أو ليرينا نظريَّة نحويَّة علميّة راسخة تستطيع أن تزيح رسوخ النَّظريَّة النَّحويَّة العربيّة وتحلّ محلها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

## المصادر والمراجع:


١. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.

٢. إبراهيم الشمسان أبو أوس، الإبدال إلى الهمزة وأحرف العِلَّة، الرسالة١٨٦، ١٤٢٢/١٤٢٣هـ، الحوليَّة الثانية والعشرون، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

٣. إبراهيم مدكور، منطق أرسطو والنَّحو العربي، مجلة مجمع اللغة العربيّة، ١٩٥٣م.

٤. إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤م.

٥. أحمد بن فارس بن زكريا الرازيّ أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر الفاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤ه – ١٩٩٣م.

٦. أحمد العلاونة، ذيل الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٧. أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة،١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٨. أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب، مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسَّلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٦٠م.

٩. إسماعيل بن علي الأيوبيّ الشهير بصاحب حماة، الكناش في فني النَّحو والصرف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

١٠. تمَّام حسان، الأُصول "دراسة إبستيمولوجيَّة للفكر اللُّغَويّ عند العرب، النَّحو – فقه اللُّغة – البلاغة"، عالم الكتب، القاهرة، ط١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١١. تمَّام حسان، اللغة العربيّة بين المعياريَّة والوصفيَّة، عالم الكتب، القاهرة، ط٢٠٠٠م.

١٢. تمَّام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٣، ١٤١٨ه/ ١٩٩٨م.

١٣. تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠م

١٤. خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.

١٥. الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السَّامرائيّ تصحيح: أسعد الطيب، مطبعة باقري، قم، ط١، ١٤١٤هـ.

١٦. دريد بن الصمة، ديوانه، تحقيق: د.عمر عبدالرسول، دار المعارف، ١٩٨٥م.

١٧. الرضي الإستراباذيّ، شرح الكافية في النَّحو، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٨. رياض السواد، مهدي المخزومي وجهوده النحوية، دار الراية، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٠ه/ ٢٠٠٩م.

١٩. عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ أبو القاسم، الإيضاح في علل النَّحو، تحقيق: مازن المبارك، مطبعة المدني، مصر، ١٩٥٩م.

٢٠. عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ أبو القاسم، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٢١. عبد الرحمن الحاج صالح، الأسس العلميّة لتطوير تدريس اللُّغة العربيّة، المجلس الأعلى للغة العربيّة، الجزائر، ع٣.

٢٢. عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٣. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، أسرار العربيّة، تحقيق: د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

٢٤. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٥. عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريّ المصريّ جمال الدّين، أوضح المسالك، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٣٩٩هـ.

٢٦. عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاريّ المصريّ جمال الدّين، مغني اللبيب، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩م.

٢٧. عبد الرحمن أيوب، دراسات نقديَّة في النَّحو العربي، مكتبة الأنجلو المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٧م.

٢٨. عبده الراجحي، التَّطبِيق النَّحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٩. عبده الراجحي، النَّحو العربيّ والدَّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ط١٩٧٩م.

٣٠. عبده الراجحي، دروس في المذاهب النَّحويَّة، دار النهضة العربيّة، ط١٩٨٠م.

٣١. عثمان بن جنّي أَبو الفَتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢م.

٣٢. عثمان بن جنّي أَبو الفَتح، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٣. عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي جمال الدّين ابن الحاجب، الكافية في علم النَّحو، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

٣٤. عز الدّين مجدوب، المنوال النَّحويّ العربيّ قراءة لسانيَّة جديدة، دار محمد عليّ الحامي للنشر، تونس، ط١، ١٩٩٨م.

٣٥. عليّ بن إسماعيل أبو الحسن المعروف بابن سِيدَه المُرسيّ، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٦. علي بن الحسين، أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، تحقيق: لجنة من الأدباء بإشراف عبد الستار أحمد فرج، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٩٩٠م.

٣٧. عليّ بن عيسى بن عبد الله أبو الحسن الرماني، رسالتان في اللُّغة، تحقيق: إبراهيم السَّامرائي، دار الفكر للنشر والتَّوزيع، عمان، ١٩٨٤م.

٣٨. عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٣٩. عمرو بن عثمان، الملقب سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٠. فاضل مصطفى السَّاقي، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، قدم له: تمَّام حسان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.

٤١. كوركيس عواد، معجم المؤلّفين العراقيين في القرنين التاسع عشر والعشرين (١٨٠٠-١٩٦٩م)، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٩م.

٤٢. محمد بدر الدّين بن أبي بكر بن عمر الدّماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: الدّكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣ م.

٤٣. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة ٢٠٠٣م.

٤٤. محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف، تَكملَة معجم المُؤلفين، وفيات (١٣٩٧ - ١٤١٥ هـ) = (١٩٧٧-١٩٩٥م)، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٥. محمد صاري، تيسير النَّحو: موضة أم ضرورة؟، مجلة الدّراسات اللغوية، ع٢، يوليو٢٠٠١م.

٤٦. محمد بن عبد الله بن مالك الطّائي الجياني المعروف بـــابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي معوّض وعادل عبد الموجود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.

٤٧. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدّين ابن منظور الأنصاريّ الرويفعيّ الإفريقيّ، لسان العرب، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٣ه، ١٩٩٣م.

٤٨. محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجى، الجمل في المنطق، تحقيق: سعد عراب، مركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٧٦م.

٤٩. محمد بن يزيد المبرّد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة،١٣٨٦هـــ.

٥٠. محمد بن يوسف، أبو حيَّان، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٨م.

٥١. محمد بن يوسف، أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٥٢. مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيديّ، أعماله ومنهجه، دار الرائد العربيّ، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.

٥٣. مهدي المخزومي، الفراهيديّ عبقريّ من البصرة، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والاعلام، ط٢، بغداد، ١٩٨٩م.

٥٤. مهدي المخزومي، في النَّحوِ العربي: قواعد وتطبِيق على المنهج العلميّ الحدِيثِ، دار الرائد العربي، ط ٢، بيروت، لبنان، ١٩٨٦م.

٥٥. مهدي المخزومي، في النَّحو العربيّ نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٥٦. مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغة والنَّحو، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٧ه/ ١٩٥٨م.

٥٧. يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلمي، أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجّار، عبد الفتّاح إسماعيل الشّلبي، دار المصرية، مصر، ط١.

٥٨. يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م

## References:


1. Ibrahim Anis, Men Asrar Allogah, Anglo Egyptian Library, Cairo, 3Rd Edition, 1966 Ad
2. Ibrahim Alshamsan Abu Aws, Aliibdal Iila Alhamzat Waahruf Aleillat, Letter 186, 1422/1423 Ah, Twenty-Second Yearbook, Scientific Publication Council, Kuwait University.
3. Ibrahim Madkour, Mantiq Aristu Waalnahw Alearabi, Journal of The Arabic Language Academy, 1953 AD.
4. Ibrahim Mustafa, Iihya Alnahw, Hindawi Foundation, 2014 AD.
5. Ahmed Ibn Faris Ibn Zakariya Alrazi Abu Alhussein, Alsaahibiu Fi Fiqh Allugah Alerbya Wamasayiluha Wasunan Alearab Fi Kalamiha, Investigation: Omar Alfarouq Altabbaa, Almaearif Library, Beirut, 1414 Ah / 1993 AD.
6. Ahmed Alalawneh, Dhil Alalam, Dictionary of Biographies Of The Most Famous Arab, Arab, And Orientalist Men And Women, Dar Almanara, Jeddah, 1St Edition, 1422 Ah / 2002 AD.
7. Ahmed Ibn Muhammad Ibn Muhammad Albajai Alabadhi, Shihab Aldin Alandalusi, Abadhi, Alhudud Fi Eilm Alnahw, Investigation: Najat Hassan Abdullah Noli, Islamic University of Madinah, 1421 Ah / 2001 AD.
8. Ahmed Ibn Yahya Abu Alabbas Thalab, Majalis Thalab, Investigation: Abdul Salam Haroun, Dar Almaarif, Cairo, 2Nd Edition, 1960 AD.
9. Ismail Ibn Ali Alayyubi, Famous for The Owner Of Hama, Alkinash Fi Faniy Alnnahw Walsaraf, Study And Investigation: Dr. Riyad Ibn Hassan Alkhawam, Alasriya Library For Printing And Publishing, Beirut, Lebanon, 2000 AD.
10. Tammam Hassan, Alusul, "An Epistemological Study Of Linguistic Thought Among The Arabs, Syntax - Fiqh Of Language - Rhetoric", Ealam Alkutub, Cairo, 1420 Ah / 2000 AD.
11. Tammam Hassan, Allugah Alerbya Bayn Almeyaryah Walwsfyah, Ealam Alkutub, Cairo, 2000 AD.
12. Tammam Hassan, Allugah Alerbya Maenaha Wamabnaha, Ealam Alkatub, 3Rd Edition, 1418 Ah / 1998 AD.
13. Tamam Hassan, Manahij Albahth Fi Allugah, Anglo Egyptian Library, Cairo, 1990 AD.

14. Khalid Ibn Abdullah Alazhari, Sharah Altasrih Ealaa Altawdihi, Investigation: Muhammad Basil Oyoun Alsoud, Dar Alkutub Alalami, Beirut, Lebanon, 1421 AH / 2000 AD.

15. Alkhalil Ibn Ahmad, Kitab Alain, Investigation: Mahdi Almakhzoumi and Ibrahim Alsamarrai, Correction: Asaad Altayyib, Bagheri Press, Qom, 1St Edition, 1414 AH.

16. Duraid Ibn Alsama, Aldiywan, Investigation: Dr. Omar Abdul Rasool, Dar Almaarif, 1985 AD.

17. Alradi Alistrabadhi, Sharh Alkafia Fi Alnnahw, Dar Alkitab Alarabi, Beirut, 1405 AH.

18. Riyad Alsawad, Mahdi Almakhzoumi Wajuhuduh Alnahwiah, Dar Alraya, Amman, Jordan, 1St Edition, 1430 AH / 2009 AD.

19. Abd Alrahman Ibn Ishaq Alzajjaji, Abu Alqasim, Aliidah Fi Eilal Alnnahw, Investigation: Mazen Almubarak, Almadani Press, Egypt, 1959 AD.

20. Abd Alrahman Ibn Ishaq Alzajjaji Abu Alqasim, Majalis Aleulama, Investigation: Abd Alsalam Muhammad Harun, Alkhanji Library, Cairo, Dar Alrifai, Riyadh, 2Nd Edition, 1403 AH / 1983 AD.

21. Abd Alrahman Alhaj Saleh, Alusus Alelmyah Litatwir Tadris Alllugah Alerbyah, The Supreme Council for The Arabic Language, Algeria, Number 3.

22. Abd Alrahman Ibn Muhammad Ibn Khaldun, Diwan Almubtada Walkhabar Fi Tarikh Alearab Walbarbar Waman Easarahum Min Dhawi Alshaan Alakbar, Investigation: Khalil Shehadeh, Dar Alfikr, Beirut, 2Nd Edition, 1408 AH / 1988 AD

23. Abdul Rahman Ibn Muhammad Ibn Obaidullah Alansari, Abu Albarakat, Kamal Aldin Alanbari, Asrar Alarabiyah, Investigation: Dr. Fakhr Saleh Qadara, Dar Aljeel, Beirut, 1St Edition, 1995 AD.

24. Abd Alqadir Ibn Omar Albaghdadi, Khizanat Aladab Walob Libab Lisan Alarab, Investigation and Explanation: Abd Alsalam Muhammad Harun, Alkhanji Library, Cairo, 4Th Edition, 1418 AH / 1997 AD.

25. Abdullah Ibn Youssef Ibn Hisham Alansari Almasri, Jamal Aldin, Awdah Almasalik, Dar Aljil, Beirut, 5Th Edition, 1399 AH.

26. Abdullah Ibn Youssef Ibn Hisham Alansari Almasri, Jamal Aldin, Mughni Allabib, Dar Alfikr, Beirut, 5Th Edition, 1979 AD.
27. Abdul Rahman Ayoub, Dirasat Nqdyat Fi Alnnahw Alearabi, Anglo Egyptian Library, Cairo, 1957 AD.
28. Abdo Alrajhi, Alttatbiq Alnnahwy, Almaarif Library, 1St Edition, 1420 AH\ 1999 AD.
29. Abdo Alrajhi, Alnnahw Alerby Walddars Alhadith, Bahath Fi Almanhaj, Dar Alnahda Alarabiya, Beirut, 1979 AD.
30. Abdo Alrajhi, Durus Fi Almadhahib Alnnahwya, Dar Alnahda Alarabiya, 1980 AD.
31. Othman Ibn Jinni Abu Alfatah, Alkhasais, Investigation: Muhammad Ali Alnajjar, Dar Alkutub Almisriatu, Cairo, 1952 AD.
32. Othman Ibn Jinni Abulfatah, Sir Sinaeat Aliierab, Dar Alkutub Alilmiya, Beirut, Lebanon, 1St Edition, 1421 Ah / 2000 AD.
33. Othman Ibn Omar Ibn Abi Bakr Almasry Alasnawi Almaliki, Jamal Aldin Ibn Alhajib, Alkafiya Fi Eilm Alnnahw, Investigation: Dr. Saleh Abdelazim Alshaer, Library Al Adab, Cairo, 1St Edition, 2010 AD.
34. Izz Aldin Majdoub, Alminwal Alnnahwy Alerby Qira'At Lsanyat Jadidat, Dar Muhammad Ali Alhami for Publishing, Tunis, 1St Edition, 1998 AD.
35. Ali Ibn Ismail Abu Alhasan, Ibn Sayyidah Almursi, Almuhakam Walmuhit Al'Aezam, Investigation: Abd Alhamid Hindawi, Dar Alkutub Alilmiyyah, Beirut, 1St Edition, 1421 AH / 2000 AD.
36. Ali Ibn Alhussein, Abu Alfaraj Alisfahani, Kitab Alaghani, Investigation: A Committee of Writers Under the Supervision Of Abdul Sattar Ahmed Faraj, Dar Althaqafa For Printing, Publishing And Distribution, Beirut, 8Th Edition, 1990 AD.
37. Ali Ibn Isa Ibn Abdullah Abu Alhassan Alrummani, Risalatan Fi Alllught, Investigation: Ibrahim Alsamarrai, Dar Alfikr, Amman, 1984 AD.
38. Amr Ibn Bahr Ibn Mahboub Alkinani, Allaithi, Abu Othman, Aljahiz, Albayan Waaltabyeen, Dar and Library of Alhilal, Beirut, 1423 AH.

39. Amr Ibn Othman, Sibawayh, Alkitab, Investigation: Abd Alsalam Muhammad Haroun, Alkhanji Library, Cairo, 3Rd Edition, 1408 Ah / 1988 AD.

40. Fadel Mustafa Alsaqi, Aqsam Alkalam Alerby Min Hayth Alshakl Walwazifa, Submitted By: Tammam Hassan, Alkhanji Library, Cairo, 1977 AD.

41. Korkis Awad, Muejam Almwllfyn Aleiraqiiyn in The Nineteenth and Twentieth Centuries (1800-1969 Ad), Alirshad Press, Baghdad, 1969 AD.

42. Muhammad Badr Aldin Ibn Abi Bakr Ibn Omar Aldamamini, Taeliq Alfarayid Ealaa Tashil Alfawayid, Investigation: Dr. Muhammad Ibn Abd Alrahman Ibn Muhammad Almufdi, 1403 AH / 1983 AD.

43. Muhammad Hamasa Abdel Latif, Bina Aljumlah Alearabiah, Dar Gharib, Cairo, 2003 AD.

44. Muhammed Khair Ibn Ramadan Ibn Ismail Youssef, Takmlat Muejm Almulfyn, Deaths (1397-1415 AH) = (1977-1995 AD), Dar Ibn Hazm, Beirut, 1St Edition, 1418 AH / 1997 AD.

45. Muhammad Sari, Taysir Alnnahw: Mudah Am Darurah? Journal Of Linguistic Studies, Issue2, July 2001 AD.

46. Muhammad Ibn Abdullah Ibn Malik Altai Aljiani, Ibn Malik, Sharh Alkafiya Alshafia, Investigation: Ali Moawad and Adel Abdelmawgoud, 2Nd Edition, Dar Alkutub Alilmiya, Beirut, 2010 AD.

47. Muhammad Ibn Makram Ibn Ali, Abu Alfadl, Jamal Aldin Ibn Manzoor Alansari Alruwaifii Alifriqi, Lisan Alarab, Dar Iihya Altturath Alearabi, Beirut, Lebanon, 2Nd Edition, 1413 AH, 1993 AD.

48. Muhammad Ibn Namawar Ibn Abd Almalik Alkhonji, Aljamal Fi Almantiq, Investigation: Saad Arab, Markaz Alddrasat Walabhath Alaiqtisadiat Walaijtimaeiati, Tunis, 1976 AD.

49. Muhammad Ibn Yazid Almubarrad, Abu Alabbas, Almuqtadab, Investigation: Muhammad Abd Alkhaleq Azimah, Tabeat Almajlis Al'Aelaa Lilshuwuwn Al'Islamyat, Cairo, 1386 AH.

50. Muhammad Ibn Youssef, Abu Hayyan, Artishaf Alddrb Min Lisan Alearab, Investigation, Explanation and Study: Rajab Othman Muhammad, Review: Ramadan Abdeltawab, Alkhanji Library in Cairo, 1St Edition, 1418 AH / 1998 AD.

51. Muhammad Ibn Yusuf, Abu Hayyan, Tadhkirat Alnuhhat, Investigation: Afif Abd Alrahman, Alrisala Foundation, Beirut, 1St Edition, 1406 AH / 1986 AD.

52. Mahdi Almakhzoumi, Alkhalil Ibn Ahmed Alfarahidi, Aemaluh Wamanhajuh, Dar Alraed Alarabi, Beirut, Lebanon, 2Nd Edition, 1406 AH / 1986 AD.

53. Mahdi Almakhzoumi, Alfrahydy Ebqry Min Albasrah, House of General Cultural Affairs, Ministry of Culture And Information, 2Nd Edition, Baghdad, 1989 AD.

54. Mahdi Almakhzoumi, Fi Alnnahw Alearabii: Qawaeid Watatbiq Ealaa Almanhaj Alelmy Alhdith, Dar Alraed Alarabi, 2Nd Edition, Beirut, Lebanon, 1986 AD

55. Mahdi Almakhzoumi, Fi Alnnahw Alerby Naqd Watawjih, Dar Alraed Alarabi, Beirut, Lebanon, 2Nd Edition, 1406 AH.

56. Mahdi Almakhzoumi, Madrasat Alkufah Wamanhajuha Fi Dirasat Alllughah Walnnahw, Albabi Alhalabi Library in Egypt, 2Nd Edition, 1377 AH / 1958 AD.

57. Yahya Ibn Ziyad Ibn Abdullah Ibn Manzoor Aldailami, Abu Zakaria Alfarra, Maeani Alquran, Investigation: Ahmed Youssef Alnajati, Muhammad Ali Alnajjar, Abdelfattah Ismail Alshalabi, Dar Almasria, Egypt, 1St Edition.

58. Yaish Ibn Ali Ibn Yaish, Sharh Almfssal Lilzumakhshari, Presented to Him and Put His Margins and Indexes: Emile Badi Yaqoub, Dar AlKutub AlIlmiya, Beirut, Lebanon, 1St Edition, 1422 AH / 2001 AD.